"إطار مقترح للمعالجة المحاسبية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"

د. حنان عبد المنعم مصطفى حسن

مدرس المحاسبة بالمعهد العالى للدراسات النوعية- الجيزة

المستخلص

أصبحت شراكة القطاع العام والخاص ضرورة ملحة لمعظم الحكومات خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة لعدم كفاية الإستثمارات، والضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التى تقدمها المؤسسات والوكالات الحكومية. حيث طبقت شراكة القطاع العام والخاص بشكل رئيسي في مجالات البنية الأساسية الإقتصادية مثل (الإتصالات اللاسلكية، والطاقة، والمياه، والطرق)، حيث وجد أن الرغبة في الحصول على خدمات أفضل وبكفاءة أعلى تدفع الحكومات بشكل متزايد إلى تبنى شراكة القطاع العام والخاص لتقديم هذه الخدمات. وإتضح أن عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية تعتمد على حشد كافة إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص لتشارك في إنشاء، وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها، بعد أن واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعياً تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات المستهدفة، فلهذا تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى إيجاد التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظم التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وادارة وتشغيل المشاريع والأعمال وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة أغراضها على أساس تشارك تعاوني وحوكمة جيدة، ومنفعة متبادلة. حيث تتمثل الأهمية الكبري لموضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنه الحل الأمثل لعلاج المشاكل التي تعاني منها الدول النامية في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، كما إتضح من النتائج أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال مشروعات البنية التحتية تدعم هيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة، و تساعدهم على الوفاء بإلتزاماتها في المدي الطويل، كما توصلت أن الشراكة تتيح للمسؤولين في القطاع العام فرصة التركيز علي جوانب التخطيط ورقابة الأداء بدلاً من تشتيت تركيزهم في إدارة الخدمات بشكل يومي مما يعزز قدرتهم على تحقيق فاعلية الخطط على المدى البعيد. وصدر ترتيبات إمتيازات الخدمات العامة دون تحديد المعالجة المحاسبية لهذه الترتيبات مما يستلزم ضرورة التوصل إلى هذه المعالجة حتي يمكن إتمام العمل بهذه الترتيبات، ولذا تسعي الباحثة إلى عرض لإسلوب مقترح للمعالجة المحاسبية لهذه المعاملات.

الكلمات الإفتتاحية:

عقودالإمتياز- العقود الإدارية - إتفاقية الشراكة – مشروعات البنية التحتية – الجهات الإدارية - عقود البناء والتشغيل والتحويل.

١/ مقدمة البحث:

حظى موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز البحثية في الآونة الأخيرة نظراً لأنه يعد أحد المداخل المطروحة على الساحة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، والتي تعد من الركائز التي تعتمد عليها الدول خاصة الدول النامية في تنفيذ خطط التنمية المستدامة، ولأنها تحفز النمو الإقتصادي، وتحل المشكلات الكبيرة التي تواجهها تلك الدول وهي مشكلة إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشروعات خاصة مع وجود العجز الدائم في موازناتها والذي تعاني منه تلك الدول، وخاصة مصر، فظهرت الشراكة كأحد المداخل المطروحة التي تستطيع بها الدول وخاصة الدول النامية لتنفيذ المشروعات الكبري بها كمشروعات الصحة والإسكان والتعليم والبنية الأساسية والخدمات الإجتماعية، وإن كان مستقبل الشراكة مع القطاع الخاص يواجه الكثير من التحديات التي ترتبت على فشل آليات السوق في إدارة النشاط الإقتصادي، وذلك لصعوبة توافر شروط المنافسة الكاملة مما أدي إلى سيطرة الإحتكارات وغياب المسؤولية الإجتماعية لمنظمات القطاع الخاص، ومع ظهورالأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من آثار إقتصادية وإجتماعية ظهرت العديد من القضايا والتحديات التي تواجه الشراكة مع القطاع الخاص، ومن أهمها إيجاد سبل للحد من الإحتكار والفساد وإعادة توزيع الشراكة مع القطاع الخاص بزيادة الدور الرقابي للدولة من خلال مجموعة من الإجراءات بين الدول والقطاع الخاص لإعادة الإنضباط إلى الأسواق وفقاً لمعايير النزاهة والشفافية والمسؤولية الإجتماعية، الأمر الذي يحتم على الدول أن تدقق جيداً عند إبرام هذه العقود وأن ترسم الخطوط الفاصلة التي تضمن بها أن تكون الشراكة أداة من الأدوات التي تساعدها في تنفيذ خططها وليس عقبة من العقبات التي تقف في طريق تحقيق تلك التنمية، كما أن أن موضوع الشراكة مازال في المراحل الأولي لوضع المبادئ، والقواعد، والنظم التي تحكم، وتنظم أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحيث تشمل كافة القطاعات الإقتصادية، والإجتماعية في مواضيع رئيسية مثل المفهوم، والمبادىء مازالت تبحث لتطويرها، وبلورتها، وتصنيفها لوضعها في أطر وقواعد محددة.

٢/ طبيعة مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الأهمية الكبري لموضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنه الحل الأمثل لعلاج المشاكل التي تعاني منها الدول النامية في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، ولقد صدر ترتيبات إمتيازات الخدمات العامة دون تحديد المعالجة المحاسبية لهذه الترتيبات مما يستلزم ضرورة التوصل إلى هذه المعالجة حتي يمكن إتمام العمل بهذه الترتيبات، وبالتالي فإنه يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤلات الأتية:

١/٢ ماهي المخاطر والسلبيات المحيطة بإتفاقيات الشراكة.

٢/٢ ما هو الدور الذي تلعبه مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة في الدول النامية وخاصة مصر ؟.

٣/٢ ما هو الإطار الفكري لإتفاقيات الشراكة بين القطاع الخاص والجهات الإدارية ؟.

٤/٢ كيف يمكن للدول أن تجعل الشراكاه أداة من الأدوات التي تستخدميها لتحقيق التنمية المستدامة وليس عقبة من العقبات التي تعرقل خططه ؟.

٥/٢ ما هي الإعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند إبرام عقود الشراكة ؟.

٦/٢ ما هي المجالات الأكثر نجاحا لتطبيق برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص ؟.

٣/الدراسات السابقة:

١/٣ دراسة (رزق، ٢٠١٧):

هدفت الدراسة إلي: توضيح أثر الطبيعة الخاصة لإتفاقيات المشاركة على ظهور المشكلات المحاسبية والضريبية المرتبطة بالأصول طويلة الآجل، ومشكلة تكاليف الإقتراض والتغير في أسعار الصرف، ومشكلة تسعيرالتحويلات، ومشكلة الإستهلاك المالي لرأسمال شركات البنية الأساسية، ومشكلة الحوافز والإعفاءات الضريبية الممنوحة لشركة البنية الأساسية.

وتوصلت الدراسة إلى: ضرورة توحيد التشريعات التي تحكم إتفاقيات المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية الأساسية.

٢/٣ دراسة (خليل، ٢٠١٧):

هدفت الدراسة إلي: تحليل العوامل المحددة للشراكة، وتحليل أهم المتغيرات المؤثرة على تكريسها، بهدف الوصول وبلورة متطلبات وأسس الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في وضع السياسات الإقتصادية من أجل النهوض بإلاقتصاد وتحقيق التنمية الإقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى: أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعمل على تحقيق معدلات نمو إقتصادي عالي للدولة، ويزيد من الأداء المالي لشركات القطاع الخاص.

٣/٣ دراسة (الشيخ، ٢٠١٦):

هدفت الدراسة إلي: توضيح طبيعة مشروعات المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص، وشروط إتفاقيات المشاركة بينهم وأنواع الشركات مع القطاع الخاص، والإطار التعريفي للتخطيط الضريبي التعسفي عند المحاسبة الضريبية لشركات المشروع المشارك مع الحكومة.

وتوصلت الدراسة إلى: إطار مقترح للحد من عمليات التخطيط الضريبي التعسفي لشركات المشروع المشارك مع القطاع العام، من خلال دراسة ميدانية على شركات القطاع الخاص التي أسندت إليها عمليات المشاركة مع الحكومة في ظل القانون رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٠.

٤/٣ دراسة (رشاد، ٢٠١٤):

هدفت الدراسة إلي: توضيح كيفية تطوير النظام المحاسبي في شركات البنية الأساسية لترشيد قرارات المشاركة بين القطاعين العام والخاص في البيئة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى: ضرورة إستخدام أساليب القرارات متعددة المعايير في ترشيد قرارات المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

٥/٣ دراسة (العشماوي، ٢٠١١):

هدفت الدراسة إلى: النقد والتحليل وضرورة المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مصر، والمشكلات والصعوبات الناتجة عن هذه المشاركة والرؤية المستقبلية لمشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى: ضرورة مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام، وخاصة في مصر بعد حدوث الأزمة المالية الحالية العامة، وأن الحكومة لابد أن تنفذ حزمة من السياسات والبرامج تتمثل في تشجيع مشروعات المشاركة ودعمها مالياً.

٦/٣ دراسة (عقل، ٢٠١٠):

هدفت الدراسة إلي: توضيح طبيعة إتفاقيات المشاركة بين القطاعين العام والخاص ومشكلاتها الضريبية، والمتمثلة في مشكلات مرتبطة بقياس الدخل الضريبي لشركة المشروع، ومشكلات الإستهلاك المالي لرأس مال شركة المشروع، ومشكلات مرتبطة بالضريبة على المبيعات لعمليات شركة المشروع، وخضوع عقارات المشروع للضريبة على العقارات المبنية.

وتوصلت الدراسة إلى: قيام وزارة المالية المصرية بمطالبة مصلحة الضرائب بإصدار دليل أو كتيب بتعليمات المعاملة الضريبية لإتفاقيات المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

٧/٣ دراسة (Shen, Tam V.,2016):

هدفت الدراسة إلي: توضيح كيفية الترويج لنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمنهج فعال في تطوير مشاريع البنية التحتية، وكيف يمكن تعزيز المسئولية الإجتماعية في شركات القطاع الخاص.

وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك أثر إيجابي لتقسيم الدعم بين القطاعين العام والخاص على أداء الإستدامة للشركات.

٨/٣ دراسة (Amegaw Coltins,2015):

هدفت الدراسة إلي: توضيح الطرق المختلفة لتقييم القيمة مقابل المال لمشاريع المشاركة بين القطاع العام والخاص في غانا بهدف وضع إطار نظري لقياس كفاءة الأداء حيث تم الإعتراف بالمشاركة في غانا منذ فترة طويلة بإعتبارها وسيلة فعالة لتدبير البنية التحتية العامة لتقديم القيمة مقابل المال.

وتوصلت الدراسة إلى: ضرورة وضع إطار نظري لأفضل الممارسات المحاسبية الدولية لكافة مراحل المشروع، ويتم تعميمها لكافة المشتريات العامة لمشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص في غانا.

٤/ أهداف البحث:

١/٤ توضيح دور المشاركة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، وأيضاً يؤدي إلى تشجيع الإستثمارات.

٢/٤ إظهار الدور الذي تلعبه الشراكة في تحسين الخدمات.

٣/٤ الرؤية المستقبلية لمشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في مصر.

٤/٤ توضيح المعالجة المحاسبية لترتيبات إمتيازات الخدمة العامة.

٥/ أهمية البحث:

١/٥ التركيز علي دور مساهمات القطاع الخاص في ترشيد كفاءة الأداء في القطاع العام، وتمويل المشروعات التي يحتاجها لتطوير الأداء.

٢/٥ إظهار مساهمات القطاع الخاص في تخفيض العبء علي الموازنة العامة للدولة من خلال المشاركة مع القطاع العام.

٣/٥ وضع القواعد المحاسبية اللازمة للمعالجة المحاسبية لترتيبات إمتيازات الخدمة العامة.

٦/ فروض البحث:

الفررض الأول: توجد علاقة معنوية بين عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص و ترشيد الإنفاق العام.

الفرض الثاني: توجد علاقة معنوية بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة و التنمية المستدامة.

الفرض الثالث: توجد علاقة معنوية بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة وهيكل الملكية في الوحدات العامة.

٧/ منهجية البحث:

تعتمد منهجية البحث المستخدمة على منهجين أساسيين هما:

١/٧ المنهج الإستقرائي:

يهدف إستخدام المنهج الإستقرائى فى البحث إلى إعداد الإطار النظرى للدراسة وصياغة مشكلة وفروض البحث، وذلك من خلال إستقراء ما أمكن التوصل اليه من المراجع العلمية العربية والأجنبية، وكذلك الدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث والدراسات التي تناولت الموضوع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بهدف بيان أثر دور المشاركة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتحقيق التنمية الإقتصادية.

٢/٧ المنهج الإستنباطي:

يهدف إستخدام المنهج الإستنباطى فى البحث إلى تصميم قائمة إستقصاء تتفق مع أهداف البحث وتساعد على إختبار فروضه، حيث إشتملت القائمة على بيانات شخصية (المستوى التعليمي، سنوات الخبرة)، وأربعة أقسام بحثية لإختبار فروض الدراسة.

٨/ حدود البحث:

لن يتعرض البحث إلى كل مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ولكنه ركز على مشروعات البنية التحتية فقط.

٩/ خطة البحث ومحتويات:

حيث أن هدف البحث هو بيان أثر ما تلعبه مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة في الدول النامية وخاصة مصر. فإن خطة البحث تنقسم إلى خمسة مباحث على النحو التالى:

١/٩ الإطار المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٢/٩ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحقيق التنمية المستدامة.

٣/٩ المعالجة المحاسبية لعقود الشراكة.

٤/٩ الدراسة الميدانية.

٥/٩ النتائج والتوصيات.

١/٩ الإطار المفاهيمي للشراكه بين القطاعين العام والخاص

تنامت في الآونة الأخيرة موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث حظي بإهتمام كبير، وعليه سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأهدافها، وكذلك التعرف علي أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص، وفوائد، ومبررات هذه الشراكة ثم التفرقة بين الشراكة والأساليب الأخري، واخيراً مبرارت الشراكة بين القطاعين العام والخاص وشروط نجاحها.

١/١/٩ مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يعتبر مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم ذات الدلالات المتعددة، ويعد هذا المفهوم ترجمة للمصطلح الإنجليزي (PPP) "Partnership Public Private" وهناك العديد من التعريفات الخاصة بموضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن عرضها فيمايلي:

عرفتها الأمم المتحدة بأنها: التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبري بطريقة تؤدي إلى إقتسام المسؤليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة، ولتحقيق التوازن الآمثل بين القطاعين. (United National1998).

وعرفها صندوق النقد الدولي: بأنها الترتيبات التي يقوم بها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية الأساسية التي كانت تقدمها الحكومة وتتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس، وشبكات إنارة الطرق والمطارات والموانى، والكباري والأنفاق، ومحطات الكهرباء والمياه(IMF٢٠٠٤).

كما عرفها المجلس القومي للشراكة: بأنها إتفاق تعاقدي بين جهة حكومية وكياناً تابعاً للقطاع الخاص ويتم من خلال هذا الإتفاق المشاركة بالأصول والخبرات لكل قطاع في تقديم الخدمة أو تسهيلها لإستخدام الجمهور العام هذا بالإضافة إلى المشاركة في الموارد وتقسيم المخاطر والعوائد المتأتية عند تقديم الخدمة (National Council).

وعرفتها اللجنة البريطانية: بأنها علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين الغام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد (بوزيد، ٢٠١٧).

كما عرفتها الوحدة المركزية بوزارة المالية المصرية: بأنها تعد بمثابة علاقة طويلة الآجل بين الجهات الإدارية بالدولة والقطاع الخاص وتهدف إلى قيام القطاع الخاص بتقديم خدمات أو تنفيذ مشروعات كانت أجهزة الدولة منوطة بتنفيذها، وذلك دون الإخلال بدور الحكومة في النهوض بالخدمات والإشراف عليها من خلال نظام جديد للتعاقد وتقديم الخدمة.

(البرنامج القومي بوزارة المالية المصرية ، ٢٠١٧).

كما عرف الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للدولة.

(الرشيدي، ٢٠٠٦)

ومن خلال التعريفات السابقة تري الباحثة أن تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي إتفاقية بين جهة حكومية وشركة خاصة يتم دمج الموارد المادية والموارد البشرية لتحقيق مشاريع متعلقة بالبنية التحتية أو تقديم خدمات للمواطنين تصب في إطار السياسة العامة للدولة – الشراكة هي إقتسام المخاطر.

٢/١/٩ أهداف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

يري البنك الدولي أن في الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحقيقاً لأهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية خصوصاً في الدول النامية، حيث يظهر دور الدولة في إتخاذ القرار ورسم السياسات، أما القطاع الخاص فيظهر دوره في تنفيذ المشروعات، **ومن أهم أهداف الشراكة: (International Monetary 2004**،).

- توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة هذه المشاريع بين أطراف الشراكة.
- الإستفادة من القطاع الخاص وما يتوافر لديه من رؤوس أموال وما يمتلكه من خبرات في إدارة المشروعات والتي يعد عنصر الوقت فيها حاسماً وتقليل المدة الزمنية اللازمة لتنفيذها، وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة.
- الشراكة هي التي بإمكانها تشجيع المنافسة والإبتكار.
- الحد من الإنفاق الحكومي من خلال إسناد المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة إلى القطاع الخاص، والذي يتميز بالكفاءة الإدارية والقدرة على التجاوب مع متطلبات السوق، وسرعة التكييف مع مؤشرات السوق.
- تحقيق النجاح والتوسع في الأعمال من خلال التحفيز والنظرة المستقبلية، وإيجاد حلول للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية.
- خلق بيئة عمل ديناميكية للتغير داخل البيروقراطية الحكومية، وتسمح للحكومة بتنفيذ التغير دون التأثير في أعمالها الحقيقية المتعلقة بالتطوير المستقبلي وإدارة تقييم الخدمات.
- إعطاء البعد الإقتصادي إهتماماً أوسع في السياسات وإدارة المشاريع على أسس إقتصادية بما يحقق المكاسب الإقتصادية والإجتماعية.
- توفير رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة والخبرة Know How في إدارة المشاريع التي يعتبر عنصر الوقت حاسماً فيها وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها، وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة. (محمد، ٢٠٠٩).
- تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية إدارة الموارد.

- إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحقق نتائج أفضل مما يستطيع أن يحققه كل طرف على حده.
- تبني منهج عمل أكثر إستراتيجية من قبل الشركاء في تقديم أفكار إستراتيجية أفضل، ومنهج، وصياغة، وتنفيذ أفضل.
- الشراكة تفتح حيزاً إقتصادياً ليس فقط لدخول المشروعات الكبيرة بل أيضاً لدخول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق كانت مستبعدة منها أو غير مستقرة.
- تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية والخدمات العامة إلى التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية، وضع أولويات لأهداف مشروعات البنية الأساسية، ومراقبة مقدمي الخدمات، وتنظيم الخدمة، وتنفيذ مشروعات الإستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة، وإدخال الإدارة والكفاءات التي لدي القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة، وإشراكه في تحمل المخاطر، تفادي تدهور الأصول والمنشأت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة، إدخال الإبتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة. **(القهيوي، ٢٠١٢)**

٣/١/٩ أهمية نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

ترجع أهمية نظام الشراكة بالنسبة للدول النامية وخاصة مصر على أنها تعمل على زيادة القدرة الإستعابية للإقتصاد المقام فيه، وبالتالي قدرته على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية ومساعدتها على التطوير والتحسين أو لإقامة العديد من المصانع، والشركات، والمزارع التي لا يمكن إقامتها من دون توفير مشروعات البنية التحتية، ومن ثم فإن النظرة العلمية لهذه المشروعات تظهر بأنها لا تستمد أهميتها من الوضع أو الحاجة الحاضرة فقط، ولكنها تزداد أهميتها فيما يتعلق بها من إمكانيات إحتمالية في المستقبل، **ويمكن توضيح أهمية إستخدام نظام الشراكة في إقامة مشروعات البنية التحتية من خلال النقاط التالية: (برنارد وآخرون، ٢٠١٧).**

- تمكين الدولة من توفير الخدمات المختلفة الأساسية والضرورية أو التي لا يمكن الإستغناء عنها، والتي لم يكن من الممكن توافرها أو إقامتها بالموارد الحكومية المحدودة.
- إقامة هذه المشروعات وفقاً لهذا النظام يعمل على كبح جماح الركود الإقتصادي، وتقوم بتوفير فرص عمل جديدة، وتساعد على الحد من البطالة.
- تساعد الدولة على توجيه مواردها العامة إلى القطاعات الإستراتيجية التي يعجز القطاع الخاص عن تنفيذها، وخاصة بعد إنخفاض الفائض الإقتصادي الذي كانت تحصل عليه الدول نتيجة التحول الإقتصادي.
- تقوم هذه المشروعات برفع الطاقة التشغيلية للإقتصاد الوطني، ويرفع من القيمة المضافة للناتج القومي الإجمالي، ومن الدخل المحلي أيضاً.

- لتمويل عن طريق القطاع الخاص يسمح بنقل المخاطر المالية والصناعية، وهو ما يدفع القطاع الخاص إلى الإحتياط من هذه المخاطر، وحسن إختيار المشروعات، والتأكد من مقومات نجاحها، وبالتالي يقلل من الفاقد وتعمل على رفع كفاءة الإستثمار في هذه المشروعات. (أبو سريع، ٢٠١٥).
- تستطيع الحكومة الإستفادة من ميزات القطاع الخاص في إدارة وتشغيل هذه المشروعات، وبالتالي إعطاء النموذج الأفضل الذي تسترشد به المشروعات الحكومية، ويمكن بناءاً عليه قياس الأداء لها، فتعمل على توفير نوع من عمليات التطوير والتحسين، وتهيئة الدافع لهذه المشروعات للإهتداء والإقتداء بها (درويش، ٢٠١٣).
- تستطيع الحكومة المضيفة أن تخفف من ضغوط الإقتراض، وذلك لأن التمويل المباشر من الموازنة الخاصة للدولة لن يكون لازماً حيث أن مصادر القطاع الخاص سوف يقوم بتوفير التمويل اللازم لإنشاء وتطوير البنية التحتية بشرط أن يسمح بإستغلال المشروع لفترة زمنية كافية لإسترداد ما أنفقه خلال فترة الإنتفاع، بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب لما تحمله من مخاطر وأعباء خلال هذه المدة (Ahadzi, M,G,2012,).

٤/١/٩ مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تعتبر شراكة القطاعين العام والخاص نموذجاً متطوراً لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة إستثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الإقتصادي والإجتماعي من أجل الوفاء بإحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة، **ويمكن حصر هذه المبررات من خلال النقاط التالية: (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١١).**

- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.
- التغير التقني والإقتصادي المتسارع أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع.
- ضغوط المنافسة المتزايدة وإنخفاض معدلات النمو.
- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدي القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها، وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الإلتزامات بين الشركاء.
- التوسع في إتخاذ القرار خدمة للصالح العام.
- تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الإجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.
- تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة.

- زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الإعتماد على تقسيم العمل، ومن ثم تحقيق عوائد أعلي للأموال المستثمرة.

٥/١/٩ التفرقة بين عقود الشراكة والخصخصة، والصفقات العمومية:

هناك عدة تعريفات للخصخصة فمنهم من يري أن الخصخصة عبارة عن البيع المباشر (الجزئي أو الكلي) للأصول الحكومية من خلال طلب عروض أو مزاد علني أو لمستثمر أجنبي إستراتيجي، وأن هذه العملية إذا تم أدائها بصورة صحيحة وبتقييم سليم لحجم الأصول، وفي وجود هدف واضح للتخصيص وسعر مناسب لخلق المنافسة فمن الممكن أن تحقق نتائج إيجابية للحكومة أو المستهلك (عثمان، ٢٠٠٧، المحتسب، أبو عشيق، ٢٠٠٩).

كما يروا أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أسلوب مختلف تماماً لتقديم الخدمات أو نيابة عن القطاع العام، وعادة ما يكون الأثر الملموس لهيكل الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص هو إستحداث منشأة أعمال مستقلة يتم تمويلها، وتشغيلها من قبل القطاع الخاص ويكون الغرض هو إنشاء الأصل ثم تقديم الخدمة لعميل القطاع العام مقابل مدفوعات متكافئة على مستوي الخدمة المقدمة، فإن عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحلل الخدمة إلى عناصرها الأولية، وتبدأ في تعريف الخدمات التي ينبغي أن تقدم إستناداً إلى النتائج التي يتم السعي لتحقيقها، ونظراً لأن القطاع الحكومي هو الذي يحدد الناتج المطلوب في القطاع الخاص فإن القطاع الحكومي يحتفظ بقدر كبير من السيطرة على معايير ونوعية الخدمة التي ستقدم، وهذا الوضع يختلف عن الخصخصة حيث يفقد فيها القطاع الحكومي سيطرته بالكامل على الأصول الحكومية المباعة.

هذا بالإضافة إلى أن الخصخصة عملية ترتيب دائم في حين أن عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص يكون لفترة زمنية محددة ومتفق عليها ثم تعود السيطرة التشغيلية التامة "الملكية "إلي القطاع الحكومي، وهناك أكثر أساليب الشراكة شيوعاً (B.O.T) عند نهاية مدة العقد يعود إلى القطاع الحكومي، وهذه الطبيعة المؤقتة للإتفاق ودرجة السيطرة التي يتمتع بها القطاع الحكومي هما ما يميز الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن الخصخصة.

ومن خلال هذه التعريفات تري الباحثة أن مفهوم الخصخصة ما هو إلا تملك القطاع الخاص للمنشآت العامة وفرض سيطرته عليها، أما الشراكة فهي إتفاقية بين القطاعين العام والخاص لإقتسام المخاطر بينهما وهذا هو صلب الشراكة.

٦/١/٩ أنواع وأشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالدولة:

تتعدد أنواع وأشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالدولة حسب المهام التي يمكن أن يتولاها القطاع الخاص بمصر، وتتمثل في الآتي: (رزق، ٢٠١٧).

١/٦/١/٩عقود الخدمة Service Contracts: تتولي شركات القطاع الخاص بتقديم خدمة عامة مقابل مبالغ مالية تتقاضاها مثل خدمات الصيانة، والإصلاح، والإحلال، والتجديد، وإجراء التحسينات لشبكة المياه والصرف الصحي، وتتولي الدولة توفير رأس المال العامل بها، وتحصل على إيراداتها وتتحمل خسائرها، وهي تملك قانوناً الأصول وتراقب الخدمات، ومن مميزات هذه العقود بوجود عنصر المنافسة من خلال التعاقد مع شريك أو أكثر من القطاع الخاص، ومن ثم الإستفادة من خبراته في النواحي الفنية مما يحقق كفاءة كبيرة في الأداء والتشغيل، ومن عيوب هذه العقود أن المشكلة الرئيسية المرتبطة بعقود الإيجار لدي الشركة المتعاقدة "القطاع الخاص" أي حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائد مناسب خلال فترة التأجير وهذا النوع من العقود مناسب في المشروعات التي هي في حاجة إلى رفع كفاءة التشغيل وليس إلى توسعات وتحسينات.

٢/٦/١/٩ عقود الإيجار Leasing Contracts: يقوم القطاع الخاص بسداد مبلغ من المال للجهة الإدارية المتعاقدة مقابل تشغيل المرفق العام دون أي مسئولية عن تمويل إستثمارات المشروع مع تحمله كافة المخاطر التجارية، وتستخدم هذه العقود في مجال المدارس، والموانى، والصرف الصحي.

٣/٦/١/٩ عقود الإمتياز Concession Contracts: هي أكثر عقود الشراكة إنتشاراً، حيث يتعاقد القطاع الخاص مع الجهات الإدارية بالدولة على تمويل وإنشاء وتشغيل المشروع، وعند إنتهاء مدة التعاقد تؤول الأصول إلى الجهة الإدارية المتعاقدة، وتتراوح مدتها من ٢٥ إلى ٣٠ سنه، وتزداد حتى تصل إلى ٥٠ سنه، ومن أهم أنواع العقود: عقود البناء، التملك، التشغيل، التحويل (عقل، ٢٠١٠).

ومن مميزات هذه العقود في أن صاحب الإمتياز هو الذي يتحمل النفقات الرأسمالية والإستثمارات مما يخفف العبء المالي عن الدولة إلى جانب أن وجود مستثمرين بهذا الحجم الكبير لهذه الإستثمارات من الصعوبات التي تواجهها الدول، كما يقع على الدولة خلال فترة الإمتياز بتنظيم ورقابة العملية الإستثمارية والجودة والأسعار، ومن عيوب هذه العقود بصفة عامة لا توجد عيوب واضحة لعقود الإمتيار إلا أنه يجب مراعاة أن تحدد العقود بكل وضوح طبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد وأيضاً صلاحيات الطرفين خلال فترة التعاقد.

٤/٦/١/٩ عقود الإدارة Management Contracts: تقوم القطاع الخاص بتشغيل مشروع البنية الأساسية وصيانته لمدة زمنية محدودة تتراوح ما بين ٣:٥ سنوات أو تلتزم الدولة بسداد

مقابل الإدارة للقطاع الخاص في شكل أتعاب محدودة وثابتة أو في شكل نسبة متفق عليها من أرباح المشروع ومن مميزات عقود الإدارة من وجهة نظر الدولة أنه يسمح لها بالإحتفاظ بالملكية كما يمكنها من حل القصور الإداري، وذلك بالحصول على أحسن الخبرات الإدارية وفي الوقت نفسه التحكم في إستخدام هذه الخبرات من خلال عقد الإدارة، ومن عيوب هذه العقود إزدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة مع تحمل الدولة للمخاطر وأي خسائر ناجمة عن عملية الشراكة.

٩/١/٦/٥ عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) Build Operate Transfer:
(محمد ،٢٠٠٩). يعتبر هذا الأسلوب شكل من أشكال تقديم الخدمات تمنح بمقتضاه الحكومة أو جهة حكومية لفترة محدودة من الزمن أحد الإتحادات المالية الخاصة والتي يطلق عليها أسم شركة المشروع الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين تقترحه الحكومة بالإضافة إلى حق الإستغلال التجاري لعدد من السنوات يتفق عليها تكون كافية لتسترد شركة المشروع تكاليف البناء إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من عائدات المشروع أو أية مزايا أخرى تمنح للشركة ضمن عقد الإتفاق، وتنتقل ملكية المشروع وفقاً لشروط التعاقد أو الإتفاق إلى الجهة المانحة دون مقابل أو بمقابل تم الإتفاق عليه مسبقاً (زكى، ١٩٩٩).

وترجع جذور نظام BOT إلى ما يعرف بعقود الإمتياز التي كانت منتشرة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في فرنسا وغيرها من الدول، حيث إستخدمت فرنسا هذه العقود لتنفيذ مشروعات السكك الحديدية ومحطات الكهرباء والتزود بمياه الشرب، كما عرفت مصر هذا النظام في الأربعينات حيث تم وقتها تزويد ضاحية مصر الجديدة بالكهرباء والماء وخطوط الترام وفقاً لهذا النظام، كما يعتبر البعض قناة السويس من الأمثلة الشهيرة لعقود الإمتياز في نهايات القرن التاسع عشر، وقد إختفى هذا الأسلوب من مصر تقريباً منذ ثلاثينات القرن العشرين وخاصة بالنسبة إلى مشروعات الخدمات البلدية، وإقتصر تطبيق نظام شبيه به في مجال التنقيب عن الثروات الطبيعية وخاصة البترول (نصار، ٢٠٠٠).

وفى منتصف الثمانينات وبالتحديد في عام ١٩٨٤ تم تطبيق نظام BOT من خلال توقيع إتفاقية تنفيذ نفق المانش (The Channel Tunnel) الذي يربط بين فرنسا وبريطانيا، وذلك بين كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية من جهة وبين شركة يوروتانال Euro Ttunnel من جهة أخرى.

ومن مميزات هذه العقود أنه يقوم بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى أن الحكومة تستفيد من خبرة القطاع الخاص في إدارة وصيانة المشروعات وفى نقل التكنولوجيا المتقدمة، ويمثل عامل جذب للإستثمارات الوطنية والأجنبية الكبرى لضخامة الأعمال التي يستخدم فيها هذا الأسلوب.

ومن عيوب هذه العقود أنه يتطلب من الشراكات عناية خاصة بتصميم مستندات العطاءات، ويمكن أن تكون عمليات الطرح والإرساء طويلة ومعقدة نسبياً عن باقي أنواع العقود، وهو ما يؤثر سلباً على إعداد الخطط التنموية المتعلقة بتنفيذ تلك الشراكة، كما أنه يتطلب إستقراراً سياسياً وإقتصادياً ملائماً.

٧/١/٩ مقارنة بين عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يتم مقارنة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقاً للطبيعة القانونية للعقد، ومدة العقد، المقابل المادي، التمويل، إنشاء المشروع، ملكية المشروع، المخاطرالتجارية، التنظيم.

الجدول التالي يبين الفروق الجوهرية بين أنواع عقود الشراكة بين القطاعين العام الخاص، **ويمكن تلخيصها كالتالي: (المصدر: من إعداد الباحثة):**

جدول (١)

أنواع عقود الشراكة بين القطاعين العام الخاص

أوجه المقارنة	عقد الخدمة	عقد الإيجار	عقد الإمتياز	عقد الإدارة	عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)
الطبيعة القانونية	عقد إداري	عقد إداري	عقد إداري	عقد إداري	عقد إداري
مدة العقد	من ١:٣ سنوات	من ٥:١٠ سنوات	من ١٥:٣٠ سنة	من ٣:٥ سنوات	من ١٥:٩٩سنة
المقابل المادي	تدفع من القطاع العام للقطاع الخاص	يدفع الإيجار للقطاع العام	العوائد تدفع لصاحب الإمتياز لتغطية النفقات والتشغيل	رسوم الخدمة تدفع للقطاع الخاص	العوائد تدفع لشركة المشروع لإسترداد تكاليف البناء بالإضافة إلى تحقيق الأرباح
التمويل	تمويل عمومي	تمويل عمومي	تمويل خاص	تمويل عمومي	تمويل خاص
إنشاء المشروع	الخدمة من قبل القطاع العام	من قبل القطاع العام	من قبل القطاع الخاص	من قبل القطاع العام	من قبل القطاع الخاص
ملكية المشروع	الخدمة للقطاع العام	الإيجار للقطاع العام	للقطاع الخاص لمدة محددة ثم تعود إلى القطاع العام	للقطاع العام	للقطاع الخاص لمدة محددة ثم تعود إلى القطاع العام
المخاطرة التجارية	علي عاتق القطاع العام	علي عاتق القطاع العام	علي عاتق القطاع الخاص	علي عاتق القطاع العام	علي عاتق القطاع الخاص
التنظيم	يخضع لشروط التعاقد بين القطاعين من بداية المشروع	يخضع لشروط التعاقد بين القطاعين من بداية المشروع	يخضع لشروط التعاقد بين القطاعين من بداية المشروع	يخضع لشروط التعاقد بين القطاعين من بداية المشروع	يخضع لشروط التعاقد بين القطاعين من بداية المشروع

٨/١/٩ المخاطر التي تواجه القطاع الخاص وفقاً لنظام المشاركة:

يواجه نظام المشاركة مجموعة من المخاطر من أهمها: (محمد، ٢٠١٢).

- **مخاطر التخطيط:** عملية التخطيط تستغرق وقت أطول، وتكلفة أعلي مماكان متوقع.
- **مخاطر التصميم:** تتمثل في مخاطر الفشل في إتمام عملية التصميم في الوقت المحدد، والتكاليف المحددة.
- **مخاطر تشريعية:** تتمثل في مخاطر التغير في الإطار التشريعي أو التنظيمي كالتعديلات غير المتوقعة في قواعد التشريعات الضريبية والجمركية كوضع قيود على الإستيراد والتصدير.
- **مخاطر خاصة بمرحلة الإنشاء:** وتعني عدم القدرة على الإنتهاء من تنفيذ المشروع في الوقت المحدد، والتأخر في بدء مرحلة التشغيل وزيادة تكلفة الإنشاء.
- **مخاطر خاصة بمرحلة التشغيل:** وتشمل مخاطر الزيادة في تكاليف التشغيل عن التكاليف المتوقعة، وعدم كفاية الإيرادات المحققة من المشروع نتيجة سوء التنبؤ بحجم الطلب مستقبلاً.
- **مخاطر مالية: وتتضمن المخاطر المالية عنصرين أساسين هما:**

مخاطر التمويل: وتعني عدم القدرة في توفير التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشروعات.

مخاطر خاصة بأسعار الفائدة: وتحتاج إلى متطلبات مالية كبيرة لتمويل مشروعات البنية التحتية.

والجدير بالذكر أن دراسات الجدوي الجيدة تستطيع أن تزود القطاع الخاص بقاعدة كبيرة من الأخطاء التي قد تواجه مشروعات البنية التحتية، وتقييم فرص حدوثها عن طريق ما يلي:
(Kosie Jacobus Haarhoff, 2008)

- تحديد كل الأخطاء المحتملة، وتقييم إمكانية فرص حدوثها.
- وضع إجراءات مناسبة للحد من تأثير تلك المخاطر.
- فحص التأثيرات المحتملة عن تلك الأخطاء على نحو كمي ونوعي.

٩/١/٩ عوامل نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يتوقف قرار إستخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المشروع بصفة خاصة، وطبيعة الظروف السائدة في الدولة المضيفة بصفة خاصة، **ومن أهم عوامل نجاح الشراكة ما يلي:** (عبد العزيز، ٢٠١٢)

- أن يأتي المشروع في أعلي قائمة أولويات الحكومة لمشروعات البنية التحتية، وجود مساندة حكومية قوية.

- أن يتعاون كل من القطاعين العام والخاص على أساس المكسب لكل منهما.
- أن يكون الإطار القانوني مستقراً.
- إمتلاك الخبرة أو الموارد الكافية بالنسبة لمقاول البناء.
- أن يوفر البناء المالي عامل أمني كافي للمقرضين.
- أن تتوفر القدرة التمويلية الكافية للمساهمين.
- أن تنتهي صفقات مشروعات المشاركة خلال وقت مناسب وبتكلفة مناسبة.
- أن يكون تمويل المشروع سليماً، وملائم ويمكن تحمله.
- أن يتمتع الإطار الإداري للدولة مانحة الإمتياز بالكفاءة، وتكون إجراءات العطاء قانونية وشفافة.
- أن يتم توزيع المخاطر بطريقة رشيدة بين جميع الأطراف.
- أن يكون الإطار التعاقدي للمشروع منسق ويعكس إقتصاديات المشروع.

وهناك عوامل فنية لنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن أهمها ما يلي: (رؤية تطويرية لتعزيز الدور التنموي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، السودان ٢٠١٥).

- الدعم السياسي على المستوي القومي.
- التأكيد على رقابة القطاع العام الحكومي في تبني الحلول الإبتكارية.
- تحليل دقيق للمخاطر.
- عملية تعاقدية جيدة وشفافة ومنافسة.
- دراسة جدوي إقتصادية جيدة للمشروع قبل التعاقد.

٢/٩ دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة

١/٢/٩ مقدمة:

أصبحت التنمية المستدامة مع بداية القرن الحادي والعشرين مؤشراً رئيسياً لإستمرار البشرية، وتسعي جميع الدول اليوم إلى تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعاتها من أجل السماح لها بالعيش في رفاهية، وعدل في إطار من الأخلاق الإنسانية السامية، وإحترام للآخر حتي وإن كان من الأجيال القادمة، وذلك بعدم إستنزاف الثروات حتي يتسني له الإستفادة منها مستقبلاً مع حفاظ تام على البيئة، وعدم تلوثها، ويرتكز على ذلك إدارة رشيدة تعتمد على الإستخدام الأمثل للموارد وفق تخطيط علمي، وموضوعي محكم يضع في الحسبان (بوعزيز، ٢٠١٨)، كما أن الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة تمثل أولوية من أهم الأولويات على جدول أعمال معظم دول العالم التي تعمل من أجل إصلاح مجتمعاتها، وتحديثها كما تتطلب التنمية المستدامة رؤية أكثر شمولية للتنمية الإنسانية، وتعاون بين مختلف الأطراف، وتهدف التنمية المستدامة إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي نظام حيوي للموارد، ونظام إقتصادي، ونظام إجتماعي، ويعني النظام الحيوي للموارد القدرة على التكييف مع المتغيرات الإنتاجية البيولوجية للموارد، وذلك لتكوين الموارد الإقتصادية بطريقة منظمة، أما النظام الإقتصادي ويعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الإستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية والتي يهدف إلى التحسين المستمر في نوعية الحياة، أما النظام الإجتماعي فيعني توفير العدالة الإجتماعية لجميع فئات المجتمع، ومن ثم فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن يساهم فيها كل الفئات والمؤسسات بشكل متناسق، وشهد العالم في السنوات الأخيرة تغيرات كثيرة بالمستويين الإقتصادي والمحاسبي مما فرض على مختلف الدول مسايرة هذه التحولات الإقليمية منها والدولية، وذلك بهدف تحقيق تنمية مستدامة تضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم، وتلعب الشراكة أسلوب جديد لتحقيق التنمية المستدامة بين البلدان، ومن هذا المنطلق تساهم الشراكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المساهمة في إنشاء البنية التحتية، والعمل على تقديم الخدمات التي تلبي الإحتياجات الأساسية من مسكن، وتعليم، وصحة وما يتعلق بها من تحسين لوضع المدارس والمستشفيات، وغيرها من الخدمات اللازمة للإسكان، والمحافظة على البيئة، وتحسين نوعية الحياة الأدمية للإنسان، ومن ثم سوف تتناول الباحثة في هذا المبحث مفهوم التنمية المستدامة، ومكوناتها، ودور الشراكة في توفير التمويل اللازم لإقامة مشاريع البنية التحتية.

٢/٢/٩ مفهوم التنمية المستدامة:

حظي مفهوم التنمية بإهتمام كبير من قبل المهتمين بالدراسات الإنسانية، ولم يناله أي موضوع أخر بنفس الدرجة، وظهر نتيجة هذا الإهتمام العديد من النظريات التي تناولت موضوع التنمية منها من يحاول أن يركز على الجانب الإقتصادي، ومنها من يحاول التركيز على الجانب الإجتماعي، وبمراجعة تلك النظريات إنصب معظم الدراسات على معالجة التخلف الإقتصادي الذي تعاني منه دول العالم الثالث ورفع مستوي الدخل القومي، وكان البعد الإقتصادي للتنمية في فترة الخمسينيات مرتبط بالنمو الإقتصادي، وكان يعبر عنه بأنه الزيادة في الناتج الكلي الذي يتحقق في بلد ما عبر الزمن، وتقاس هذه الزيادة بمعدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، أو بمعني أدق معدل النمو في ناتج الفرد الحقيقي على إعتبار أن زيادة الدخل الحقيقي أو الناتج للفرد يؤدي إلى رفع مستوي المعيشة في البلد (المحتسب، أبو عيد، ٢٠١١).

والواقع أن أصحاب النظرية الإقتصادية ركزوا فقط على سد الفجوة بين البلاد المتقدمة والنامية من الناحية الإقتصادية فقط دون النظر إلى المواضع الإجتماعية وغيرها في حين أن العالم الثالث بحاجة إلى تنمية شاملة ذات إطار واسع إجتماعي وسياسي وإقتصادي دون أن نغفل الإهتمام الكافي بالجانب الاقتصادي (عبد الله ١٩٩١، السمالوطي، ٢٠٠١).

فقد عرف التنمية بأنها إستخدام التكنولوجيا المتقدمة لأنها نتاج إجتماعي، وأن ما ينطبق على مجتمع ما لايستلزم بالضرورة أن ينطبق على مجتمع آخر ويؤتي ثمار التجربة إضافة إلى التكلفة الكبيرة للتكنولوجيا، كماعرفها بأنها زيادة الإنتاج هو هدف للتنمية في مرحلة معينة ومن الخطأ إعتباره الهدف الوحيد لها. (هلال، ١٩٨٢).

كما عرف التنمية المستدامة بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة بالبيئة، والتنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً، وتداخلاً غيما هو إقتصادي، وإجتماعي، وبيئي.

(خالد، ٢٠١٠)

وتري الباحثة أن مفهوم التنمية المستدامة بوجه عام هو محاولة للجيل الحالي في الإنتفاع بخبرات الطبيعة التي يعيش فيها، وضمان تطور مجتمعه.

خصائص التنمية المستدامة:

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طوياة المدي تعتمد على تقديرات للحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية.
- تضع تلبية الإحتياجات الأساسية للأفراد من الغذاء، والمسكن، والملبس، وحق العمل.
- تراعي حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية لكوكب الأرض.
- تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره، ومركباته الأساسية.

- إحترام وحماية النظم.
- تشترط الحفاظ على العمليات الدورية الصغيرة.
- تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات إستخدام الموارد، وإتجاهات الإستثمار، والإختيار التكنولوجي، والشكل المؤسسي بما يجعلها جميعاً تعمل بتناغم، وإنسجام داخل المنظومات البيئية بما يحافظ عليها، ويحقق التنمية المستدامة المنشودة.
- المحافظة على القدرة الإستيعابية للأرض، ويتمثل ذلك في الإدراك بأن البيئة ذات قدرة إستيعابية، وتجددية محددة.
- التنمية المستدامة تتضمن حياة أكثر صحة، ويسراً للبشر.
- الإستخدام الرشيد للموارؤد المتجددة، وغير المتجددة.
- تؤدي التنمية المستدامة إلى زيادة البدائل المتاحة للتكيف مع البيئة عن طريق أذكاء مبدأ الإعتماد على الذات. (عبد المسيح، ٢٠١٧).

٣/٢/٩ المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة:

- زيادة درجة تنافسية بين بين شركات القطاع العام والخاص.
- زيادة مساهمة الشركات في التقدم.
- زيادة مساهمة الخدمات التي تقدمها الشركات العامة والخاصة.
- المساهمة الفعالة في دفع التنافس داخل الشركات.
- الشفافية والإفصاح التام عن القوائم المالية للشركات.
- وضع نظام رقابي جيد واضح وشفاف يتم تطبيقه.
- تحسين القدرة الإنتاجية للشركات.
- الإرتقاء بالشركات للوصول إلى التنمية المستدامة.
- إرساء ثقافة البحث في مجال المحاسبة والإبتكار المستقبلي. (عبد المسيح، ٢٠١٧).

٤/٢/٩ مكونات التنمية المستدامة وأبعادها:

١/٤/٢/٩ الإستدامة الإقتصادية:

إن الإستدامة الإقتصادية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها من منظور التنمية المستدامة وسيلة لضمان رفاهية الإنسان من خلال التوسع في تحسين الدخل، والتشجيع على إتباع أنماط إنتاج وإستهلاك متوازن دون الإفراط في الإعتماد على الموارد الطبيعية، وقد أصدر تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧ أن التنمية المستدامة تنطوي على ما هو أكثر من النمو إنما

تتطلب تغيراً في مضمون النمو بما يجعله أقل كثافة في إستخدام الموارد والطاقة، ويجعل آثاره إنصافاً، وهذا التغيير لمضمون النمو وطبيعته تتطلب إجراءات عالمية أي تغيراً لمفهوم النمو على المستوي الإقتصادي العالمي بما يحقق إستدامة مخزون رأس المال البيئي.

هنا كان ينبغي على التقرير أن يشتبك مع عدد من المفاهيم التاريخية للإقتصاد مثل مفهوم السوق، وكفاءة إستغلال الموارد، ومعالجة طرق قياس جديدة للتكاليف، ومن ثم نظرية مستدامة للإستثمار (أبو عزة، ٢٠٠٦).

٢/٤/٢/٩ الإستدامة الإجتماعية:

تؤكد الإستدامة الإجتماعية على أنه يجب أن يصبح الأفراد والمؤسسات حلفاء في قضية تعزيز فرص الحياة للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة إذا كان الهدف هو توسيع نطاق إختيارات الإنسان من أجل اليوم ومن أجل المستقبل.

٣/٤/٢/٩ الإستدامة البيئية:

وهناك خمس مكونات رئيسية للإستدامة البيئية:

أ- الأنظمة البيئية: تعتبر الدولة ذات إستدامة بيئية بالمدي الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية وإلي المدي الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسين لا التدهور.

ب-تقليل الضغوطات البيئية: تكون الدولة ذات إستدامة بيئية بالمدي الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.

ج- القيادة الدولية: عندما تكون الدولة متعاونة دولياً في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية، وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

د- تقليل الهشاشة الإنسانية: تكون الدولة ذات إستدامة بيئية عندما تكون أنظمتها الإجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئيئ.

هـ-القدرة الإجتماعية والمؤسسية: تكون الدولة ذات إستدامة بيئية عندما تكون قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية وإجتماعية قادرة على الإستجابة للتحديات البيئية.

٥/٢/٩ شروط التنمية المستدامة ومتطلباتها:

يواجه العالم اليوم قضية الحفاظ على البيئة، وتنميتها من أجل تحقيق مفهوم التنمية المستدامة فسوف نكتشف أن الوجه الإنساني يطل من وراء قضايا البيئة، وأن منظومة القيم التي يضيفها الإنسان على نفسه، وعلى مايحيطون به هي التي تجعل من هذه الظواهر الطبيعية مشكلات إنسانية يبذل الإنسان جهوداً كثيرة لحلها، وينفق من جهده، وفكره، وطاقاته الإبداعية لكي يجد

حلول لها. فموضوع البيئة بإختصار هو موضوع الحياة في صورتها الطبيعية، والبشرية. الحياة تقوم على البيئة الطبيعية والإجتماعية في مقوماتها الذاتية، وفي علاقتها الوظيفية بصفة أساسية. الحفاظ على البيئة من الأخطار التي تهددها فهي مسئولية كل من يعيش على الأرض بهدف إعمارها، وليس التسبب في تدمير عناصر الحياة فيها، وهذا الهدف لن يتحقق إلا بيد الإنسان فإذا كانت الغاية عبر العصور الماضية هي حماية الإنسان من البيئة المحيطة به من هجمات عناصر الطبيعة فإن الوضع الحالي ينذر بأن البيئة هي التي بحاجة إلى حماية الإنسان، وإذا إستثنينا بعض الظواهر التي تتم في إطار الطبيعة وفقاً لقوانينها، إلا أن قضايا البيئة تدور كلها حول الإنسان فهي من صنعه إما في تعامله مع أخيه الإنسان كالحروب المدمرة أو من سوء التخطيط الإقتصادي، والإجتماعي، أو من سوء إستعمال الموارد، وما ينتج عنها من تلوث البيئة الطبيعية في البر والبحر والهواء (فؤاد، ٢٠٠٤).

٦/٢/٩ مؤشرات التنمية المستدامة:

تحتاج الدول إلى تقدير، وتقييم سياساتها، وذلك لضمان الأثر المنشود منها، ويستلزم هذا الإستعانة بمؤشرات تعكس مدي نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقيم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها، ومقارنتها مع دول أخري، كما يمكن متابعة التغيرات، والتوجيهات في مدي التقدم أو التراجع في قيمة المؤشرات، مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة، فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة أم أنها لا زالت متباطئة كما هي في معظم دول العالم، ويأتي وضع مؤشرات التنمية المستدامة وإستخدامها رداً على هاجس كبير، هو الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات صحيحة، وناجحة، وملائمة، ومتاحة في اللحظة المناسبة.

فالمؤشرات المعتادة مثل الناتج المحلي، وقياس التيارات المختلفة للموارد أو التلوث لا تعكس دائماً مفهوم الإستدامة، والتفاعلات بين مختلف ثوابت البيئة، والسكان، والمجتمع، والتنمية ليست متطورة بما فيه الكفاية لذلك فإن وضع مؤشرات للتنمية المستدامة أصبحت ضرورية من أجل أن تشكل هذه المؤشرات قاعدة ذات فائدة لإدارة جميع جوانب التنمية المستدامة، وهذه البلورة تسهم في تحويل المعلومات المتاحة إلى صيغ أكثر قابلية للإستخدام بهدف إتخاذ القرار في التخطيط.

تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادة إلى أربع فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه، حيث تنقسم إلى مؤشرات إقتصادية، وإجتماعية، وبيئية، ومؤشرات مؤسسية، والتي توفر تقييماً لمدي تطور الإدارة البيئية، ويتم إستنباط هذه المؤشرات لتدل على وضع معظم القضايا البيئية والإقتصادية والإجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة (الزعبي، ٢٠٠٩).

٧/٢/٩ دور الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة:

٧/٢/٩ /١ المشاركة في إقامة مشاريع البنية التحتية وتوفير التمويل اللازم لها:

بعد تطور دور الدولة سيطرة وتدخلت في العملية الإنتاجية على إقامة مشاريع البنية التحتية، وذلك لإعتبارات كثيرة منها إقتصادي، ومنها إجتماعي، ثم تغيرت تلك المفاهيم بالنسبة للدولة الحديثة وأصبحت تستعين بالقطاع الخاص لمساعدتها في تنفيذ وتطوير تلك المشروعات، وهو مايشكل تحدياً كبيراً يواجه كافة الحكومات سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية على حد سواء، فالدول تحتاج إلى توسيع إقتصادياتها وزيادة بنيتها التحتية، وتحتاج لتمويل هذه المشاريع بمبالغ ضخمة، ولكن المشكلة أن العديد من دول العالم، وخاصة الدول النامية لايوجد عندها الموارد المالية لإقامة هذه المشروعات، نظراً لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وهي غير قادرة على تلبيتها، وقد أثبتت الدراسات التي قام بها البنك الدولي عام ١٩٩٤ بأن هناك علاقة قوية بين البنية التحتية والتنمية الإقتصادية، كما أن هناك علاقة وثيقة بين النمو الإقتصادي وتطور مشاريع البنية التحتية فالنقص في مشروعات البنية الأساسية وقلة كفاءتها يمثل عائق لتحقيق النمو الإقتصادي، وفي المقابل تساعد البنية التحتية في إيجاد فرص عمل، وتطوير رأس المال البشري، وتشجيع التجارة والإستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة الإنتاجية، والنمو في قطاع الأعمال هذا بالإضافة إلى تنشيط الأسواق المالية، كما تواجه المشروعات القائمة في ظل غياب خدمات البنية التحتية مصاعب كثيرة مثل شبكات الأتصالات السلكية واللاسلكية، الطاقة، الطرق، النقل العام، إمدادات المياه، ومن هنا بدأ القطاع العام يلجأ إلى إقامة الشراكة مغ القطاغ الخاص لتنفيذ تلك المشروعات، نظراً لأنها تحقق مصالح كلا القطاعين. (Montanheiro, Luiz ,2002).

فالقطاع الخاص يتوافر لديه فرص للإستثمار وتحقيق الربح، والقطاع العام يحقق مصالح الدولة بزيادة الإستثمارات في مشروعات البنية التحتية بهدف تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتطويرها مع الإحتفاظ بملكيتها، ومع ظهور العجز المالي في معظم موازنات الدول النامية أصبحت الدولة غير قادرة على توفير الموارد اللازمة لتمويل الإستثمارات لإقامة مشروعات البنية التحتية، وذلك لضخامة التمويل التي تحتاجه تلك المشاريع، مما فتح المجال أمام القطاع الخاص والمتمثل في البنوك، والمؤسسات التمويلية، وأيضاً سمح لمشاركة رأس المال الأجنبي حتي يستفاد من خبراته المالية والإدارية والتقنية، فإذا تمت الشراكة على أسس صحيحة فسوف تؤدي إلى تقديم خدمات بشكل أفضل من الوجهتين الإدارية والإستراتيجية، فمن الوجهة الإدارية تضمن جودة مخرجات المشروع، وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين المستفيدين من هذه المشروعات، وذلك بسبب كفاءة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات.

أما من الناحية الإستراتيجية فإن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتحسن من درجة المصداقية بتجديد المسئوليات، وإدخال عنصر المنافسة إلى القطاع العام بكل ما يتسم به من ضعف إداري، وعدم كفاءة، وإسراف يضمن تقديم الخدمات بالكمية والنوعية والكفاءة المطلوبة.
(Loew, Jonathan & Michael Melindo, 2002).

٢/٧/٢/٩ تحقيق الكفاءة الإقتصادية:

إن التخصيص الإقتصادي الكفء للموارد الإقتصادية لا يتضمن فقط تحقيق الكفاءة الفنية بالحصول على أقصي قدر ممكن من الناتج، وإنما لابد أن يتضمن تلبية تفضيلات المستهلكين، وحيث أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعني تكامل أهداف القطاعين حيث يكون القطاع الخاص مدفواعاً بحافز الربح بينما القطاع العام يسعي لتحقيق، وتلبية إحتياجات السكان. فإن دور الشراكة يساعد كلاً من الطرفين على تقوية الدافعية، والطموح، وتوزيع المخاطر بين الطرفين (المحتسب، ٢٠١١).

٣/٧/٢/٩ نقل المعارف والخبرات والتكنولوجيا:

يمتلك القطاع الخاص من الخبرات والمعارف ووسائل التكنولوجيا الحديثة ما لايتوافر للقطاع العام، وتوافر مقومات الشراكة الناجحة بين القطاعين سيؤدي إلى نقل هذه الخبرات والمعارف من القطاع الخاص إلى القطاع العام مما يساهم في تحقيق التنمية عن طريق إكساب الأفراد هذه الخبرات والمعارف التي إكتسبوها عن طريق الشراكة، وبذلك يكون القطاع الخاص قد ساهم في تحقيق التنمية.

٤/٧/٢/٩ تحقيق البعد البيئي للتنمية:

إن المحافظة على البيئة من أهم متطلبات التنمية المستدامة حيث أن البيئة هي مصدر الموارد التي تستهدفها عملية التنمية لتلبية الإحتياجات البشرية، ومع الزيادة السكانية التي تحدث على وجه الأرض فإن ذلك يزيد من إستهلاك الموارد البيئية خاصة الموارد غير المتجددة، وبالإضافة إلى الأضرار التي تحدث بالبيئة من النشاط الإقتصادي للدول والأفراد والذي يؤثر سلباً على البيئة كالتلوث والإنبعاثات الحرارية وغيرها من أنواع الملوثات إلا أن هذه الآثار السلبية يمكن إزالتها أو الحد منها من خلال جعل الزيادة السكانية عاملاً إيجابياً في عملية التنمية من خلال التركيز على تنمية رأس المال البشري، ووضع سياسات متلائمة مع البيئة من قبل الحكومات وتطبيقها بشكل شامل، إلا أن هذا الأمر قد يكون فيه شيء كبير من الصعوبة خصوصاً من الدول الفقيرة التي لا يتوافر لديها الإمكانيات المادية والبشرية لعمل ذلك، وأيضاً من الدول المتقدمة التي تصر على تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الإقتصادية رغم أنها قد تكون متعارضة مع المحافظة مع البيئة، ومن هنا يمكن للشراكة أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق السلامة والمحافظة على البيئة من خلال إشتراط الحكومات في العقود التي تبرم بينهما متطلبات معينة من السلامة البيئية يلتزم بها الشريك الخاص سواء كان شريك محلي أو أجنبي.
(المحتسب،٢٠١١).

٥/٧/٢/٩ تحقيق برامج التنمية الإجتماعية:

يعد تحقيق الربح هو الهدف الأساسي للقطاع الخاص، وإن إحداث التوازن بين هدف القطاع الخاص، وأهداف المجتمع الأخري يعد أمراً ضرورياً لنجاح وبناء دولة المؤسسات القائمة على الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، ويتم ذلك عن طريق دمج القطاع الخاص في برامج التنمية الإجتماعية، وحل مشكلات المجتمع في مجالات التعليم والصحة والكفالة الإجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة وحماية المستهلك، وتحسين وضع الإسكان والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات الإجتماعية اللازمة، وبالتالي يتغير مفهوم الشراكة إلى شراكة مجتمعية أكثر من تركيزها على جانب الأرباح فقط. (زكي ،٢٠٠٩).

٦/٧/٢/٩ إستمرارية النمو الإقتصادي:

من خلال تعريفنا للتنمية توصلنا إلى أنها لاتعني مجرد تحقيق النمو الإقتصادي وزيادة الناتج، وإنما تعني إستمرارية هذا النمو وزيادته مع مراعاة الجوانب الآخري غير الإقتصادية، وإذا نظرنا إلى مقومات الشراكة الناجحة فإن توفرها يؤدي إلى تحقيق الأرباح للقطاع الخاص والذي من الممكن أن يوجهها إلى مجالات إستثمارية أخري، ومن ثم يزداد ويستمر النمو.

٣/٩ الإطار المقترح للتفسير المحاسبى المصرى رقم (١) – ٢٠١٩
ترتيبات إمتيازات الخدمات العامة

١/٣/٩مقدمة:

قديماً كان يتم تشييد وتشغيل وصيانة البنية التحتية للخدمات العامة ـ مثل الطرق، والكبارى والأنفاق، والمستشفيات، والمطارات، ومرافق توزيع المياه، وإمدادات الطاقة وشبكات الإتصالات ـ من قبل كيان عام وتمويلها من خلال إعتمادات الموازنة العامة.

وقد أدخلت الحكومة نظام ترتيبات الخدمة التعاقدية لجذب مشاركة القطاع الخاص فى تطوير، وتمويل، وتشغيل، وصيانة بعض مجالات تلك البنية التحتية. وقد تكون البنية التحتية موجودة بالفعل، أو قد يتم تشييدها خلال فترة ترتيب (عقد) الخدمة.

ينطوى الترتيب على منشأة قطاع خاص (مشغل)، تقوم بتشييد البنية التحتية المستخدمة لتقديم الخدمة العامة، أو تطويرها، وتشغيل وصيانة تلك البنية التحتية لفترة محددة من الوقت. يدفع للمشغل مقابل خدماته على مدى فترة الترتيب. يحكم الترتيب عقد يحدد معايير الأداء، والآليات لتعديل الأسعار، وآليات تسوية الخلافات. ويوصف هذا الترتيب بأنه ترتيب إمتياز الخدمة العامة " بناء . تشغيل . نقل "، أو " إعادة تأهيل . تشغيل . نقل "، أو " من العام . إلى . الخاص ".

إن سمة ترتيبات الخدمة هذه هى طابع الخدمة العامة للإلتزام الذى يتعهد به المشغل. والسياسة العامة هى أن الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية يتم تقديمها للعامة، بغض النظر عن هوية الطرف الذى يقوم بتشغيل الخدمات، ويلزم ترتيب الخدمة المشغل تعاقديا بتقديم الخدمات إلى العامة نيابة عن هيئة عامة. والسمات المشتركة الأخرى هى:

(أ) أن الطرف الذى يمنح ترتيب الخدمة (المانح) هو منشأة عامة، بما فى ذلك هيئة حكومية، أو منشأة من القطاع الخاص آلت إليها المسؤولية عن تلك الخدمة.

(ب) أن المشغل مسؤول جزئيا على الأقل عن إدارة البنية التحتية والخدمات ذات الصلة وليس فقط مجرد وكيل ينوب عن المانح.

(ج) أن العقد يحدد الأسعار الأولية التى يقوم المشغل بتحصيلها، وينظم تعديلات الأسعار على مدى فترة ترتيب الخدمة.

(د) أن المشغل ملزم بتسليم البنية التحتية إلى المانح فى نهاية فترة الترتيب بالحالة المحددة لها فى مقابل عوض قليل أو بدون عوض إضافى، بغض النظر عن الطرف الذى مولها ـ بشكل أولى.

٢/٣/٩ مجالات تطبيق التفسير:

- يقدم هذا التفسير إرشادات بشأن المحاسبة من قبل المشغلين لترتيبات إمتياز الخدمة العامة من العام ـ إلى ـ الخاص.
- ينطبق هذا التفسير على ترتيبات إمتيازات الخدمات العامة من العام ـ إلى ـ الخاص إذا:

أ. كان المانح يتحكم فى، أو ينظم، الخدمات التى يجب على المشغل تقديمها بواسطة البنية التحتية، وإلى من يجب عليه تقديمها لهم، وبأى الأسعار.

ب. كان المانح يتحكم ـ من خلال الملكية، أو حق الإنتفاع أو خلاف ذلك ـ فى أى حصة متبقية هامة فى أصول البنية التحتية بنهاية أجل الترتيب.

- تدخل البنية التحتية المستخدمة فى ترتيب إمتياز الخدمة العامة من العام ـ إلى ـ الخاص فى نطاق هذا التفسير لكامل عمرها الإنتاجى (أصول لكامل عمرها)، إذا تم إستيفاء الشروط التالية:

(أ) كان المانح يتحكم فى، أو ينظم، الخدمات التى يجب على المشغل تقديمها بواسطة أصول البنية التحتية، وإلى من يجب عليه تقديمها لهم، وبأى الأسعار. ويمكن أن يكون التحكم أو التنظيم بموجب عقد أو خلافه، وقد يشترى المانح جميع المخرجات، أو يشترى مستخدمون آخرون بعض أو كل المخرجات. وعند تطبيق هذا الشرط، يجب الأخذ فى الحسبان المانح وأى أطراف مرتبطة به ً. فاذا كان المانح من الهيئات العامة، فإن القطاع العام ككل، بالإضافة إلى أى جهات تنظيمية تعمل للمصلحة العامة، يجب إعتبارها طرفاً ذا علاقة بالمانح لأغراض هذا التفسير. ولا يلزم أن يكون لدى المانح تحكم كامل فى السعر: يكفى أن يكون السعر منظم من قبل المانح (كرقيب)، أو من خلال العقد أو جهة رقابية، على سبيل المثال، عن طريق وضع حد أعلى للأسعار. ووجود حد أعلى للأسعار يطبق فقط فى حالات نادرة الحدوث. وبالعكس، إذا كان العقد، على سبيل المثال، يمنح المشغل حرية تحديد الأسعار، ولكن أى زيادة فى الربح ترد إلى المانح، فيكون هناك حد أقصى لعائد المشغل، وبالتالى يكون قد تم إستيفاء عنصر التحكم فى السعر.

(ب) كان المانح يتحكم من خلال الملكية، أو حق الإنتفاع أو خلاف ذلك ـ بأى حصة متبقية مهمة فى أصول البنية التحتية عند نهاية أجل الترتيب.

ويجب أن يحد تحكم المانح فى أى حصة متبقية مهمة من القدرة العملية للمشغل على بيع أو رهن البنية التحتية، وأن تعطى المانح حقاً مستمراً فى الإستخدام طوال فترة الترتيب. وتكون الحصة المتبقية فى البنية التحتية هى القيمة المقدرة للبنية التحتية بإفتراض أنها حاليا فى العمر وفى الحالة المتوقعة فى نهاية فترة الترتيب. ويجب التفرقة ما بين التحكم والإدارة. فإذا كانت لدى المانح التحكم فى أى حصة متبقية مهمة فى البنية التحتية، فإن دور المشغل هو فقط إدارة البنية التحتية نيابة عن المانح، حتى ولو كان للمشغل فى العديد من الحالات حرية واسعة فى التصرفات الإدارية.

يحدد الشرطان (أ) و(ب) معاً متى يكون التحكم فى البنية التحتية من قبل المانح لمدى عمرها الاقتصادى بالكامل، (بما فى ذلك أى إستبدالات مطلوبة). فعلى سبيل المثال، إذا كان يتعين على المشغل إستبدال جزء من بند للبنية التحتية خلال فترة الترتيب (مثل الطبقة العليا من الطريق أو سطح مبنى)، فإنه يجب الأخذ فى الحسبان بند البنية التحتية ككل. وعليه، فإنه يتم إستيفاء الشرط (ب) لكامل البنية التحتية، بما فى ذلك الجزء الذى يتم إستبداله، إذا كان المانح يتحكم فى أى حصة متبقية مهمة فى البديل النهائى لذلك الجزء.

وقد يتم ـ جزئياً ـ تنظيم إستخدام البنية التحتية رقابيا، ولا يكون هناك تنظيم رقابى على جزء آخر. وبالرغم من ذلك، تأخذ هذه الترتيبات مجموعة متنوعة من الأشكال:

(أ) أى أصول بنية تحتية يمكن فصلها، ويكون بالإمكان تشغيلها، بشكل مستقل، وتستوفى تعريف وحدة توليد نقد، فإنه يجب أن يتم تحليلها ـ بشكل منفصل ـ إذا كان يتم إستخدامها ـ بشكل كامل لأغراض غير خاضعة لتنظيم من جهة رقابية فعلى سبيل المثال، قد ينطبق هذا على جناح خاص فى مستشفى، حيث يتم إستخدام بقية المستشفى من قبل المانح لعلاج المرضى.

(ب) عندما تكون هناك أنشطة ثانوية بحتة (مثل متجر مستشفى) غير خاضعه لتنظيم رقابى، فإنه يجب تطبيق إختبارات التحكم كما لو كانت تلك الخدمات غير موجودة، لأنه فى الحالات التى يتحكم فيها المانح فى الخدمات، فإن وجود أنشطة ثانوية لا ينتقص من تحكم المانح فى البنية التحتية.

قد يكون للمشغل الحق فى إستخدام البنية التحتية التى يمكن فصلها، أو المرافق المستخدمة لتقديم الخدمات الثانوية غير المنظمة رقابيا، وفى أى من الحالتين قد يكون هناك عقد إيجار من المانح إلى المشغل، وإذا كان كذلك، فيجب المحاسبة عنه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

- ينطبق هذا التفسير على كل من:

(أ) البنية التحتية التى يقوم المشغل بتشييدها أو إقتنائها من طرف ثالث لغرض ترتيب الخدمة.

(ب) البنية التحتية القائمة التى يمنح المانح المشغل حق الوصول اليها لغرض ترتيب الخدمة.

- لا يحدد هذا كيفية المحاسبة عن البنية التحتية التى كان محتفظاً بها ومثبتة على أنها عقارات وآلات ومعدات من قبل المشغل قبل دخوله فى ترتيب الخدمة. تنطبق متطلبات إلغاء الإثبات على مثل هذه البنية التحتية.
- لا يحدد هذا التفسير كيفية المحاسبة من قبل المانحين.
- يبين هذا التفسير المبادئ العامة بشأن إثبات وقياس الإلتزامات والحقوق المتعلقة بها فى ترتيبات إمتيازات الخدمات العامة.

٣/٣/٩ المعالجة المحاسبية لترتيبات إمتياز الخدمات العامة:

- معالجة حقوق المشغل فى أصول البنية التحتية.
- إثبات وقياس مقابل الترتيب.
- خدمات التشييد أو التحسين.
- خدمات التشغيل.
- الإلتزامات التعاقدية بإعادة أصول البنية التحتية إلى مستوى محدد من الصلاحية للإستخدام.
- تكاليف الإقتراض.
- المعالجة المحاسبية اللاحقة للأصل المالى، والأصل غير الملموس.
- البنود المقدمة من قبل المانح إلى المشغل.
- متطلبات الإفصاح عن معلومات بشأن ترتيبات إمتيازات الخدمات العامة.

١/٣/٣/٩ معالجة حقوق المشغل فى البنية التحتية:

البنية التحتية، التى تقع ضمن نطاق هذا التفسير، لا يجوز إثباتها على إنها عقارات وآلات ومعدات للمشغل، نظراً لأن ترتيب الخدمة التعاقدى لا ينقل الحق فى التحكم فى إستخدام البنية التحتية العامة إلى المشغل. وللمشغل حق الوصول إلى البنية التحتية لتقديم الخدمة العامة نيابة عن المانح وفقاً للشروط المحددة الواردة فى العقد.

٢/٣/٣/٩ إثبات وقياس مقابل الترتيب:

يتصرف المشغل على أنه مزود خدمة. ويقوم بتشييد أو تحسين البنية التحتية (خدمات التشييد أو التحسين) المستخدمة لتقديم خدمة عامة ويقوم بتشغيل وصيانة تلك البنية التحتية (خدمات التشغيل) لفترة محددة من الزمن.

ويجب على المشغل إثبات وقياس الإيرادات، وفقاً لمعيار " الإيراد عن العقود مع العملاء "، مقابل الخدمات التى يؤديها. وتحدد طبيعة المقابل الذى يحصل عليه المشغل المعالجة المحاسبية اللآحقة عن المقابل المستلم كأصل مالى أو كأصل غير ملموس.

الأصل المالى: تقديم من المانح للمشغل مبالغ نقدية أو أصل مالى آخر، وتتم المحاسبة عن المبلغ المستحق على المانح أو بتوجيه منه بحسب ما يتم قياسه بـ:

(أ) التكلفة المستهلكة. أو

(ب) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. أو

(ج) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إذا تم قياس المبلغ المستحق على المانح بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه يتم إثبات الفائدة المحسوبة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية فى الربح أو الخسارة.

الأصل غير الملموس: تحصيل المشغل مقابل من مستخدمى الخدمة العامة، ويتم قياس الأصول غير الملموسة التى يتم اقتناؤها مقابل أصل أو أصول غير نقدية أو توليفة من الأصول النقدية وغير النقدية.

٩/٣/٣/٣ خدمات التشييد أو التحسين:

إذا قدم المشغل خدمات تشييد أو تحسين، فعليه إثبات المقابل المستلم أو مستحق التحصيل له وفقاً للمعايير المصرية للإعتراف بالايراد. وقد يكون المقابل حقوقاً فى: أصل مالى، أو أصل غير ملموس.

يجب على المشغل الإعتراف بأصل مالى بالقدر الذى يكون له حق تعاقدى غير مشروط فى إستلام نقد أو أصل مالى آخر من المانح (أو بتوجيه منه) مقابل خدمات التشييد، ويكون أمام المانح خيار ضئيل، إن وجد، فى تجنب السداد، ويكون ذلك عادة لأن الإتفاقية تكون واجبة النفاذ بموجب القانون. ويكون للمشغل هذا الحق غير المشروط فى إستلام نقد إذا ضمن المانح ـ بشكل تعاقدى ـ أن يسدد إلى المشغل: (أ) مبالغ محددة، أو يمكن تحديدها، أو (ب) أى فرق (إن وجد)، ما بين المبالغ المستلمة من مستخدمى الخدمة العامة والمبالغ المحددة أو التى يمكن تحديدها، (ويسرى هذا حتى فى الحالات التى يكون السداد مشروطاً بأن يضمن المشغل أن البنية التحتية تستوفى متطلبات محددة للجودة أو الكفاءة).

يجب على المشغل إثبات أصل غير ملموس بالقدر الذى يحصل عليه من حق (أو ترخيص) فى تحصيل مقابل من مستخدمى الخدمة العامة. لا يعد الحق فى تحصيل مقابل من مستخدمى الخدمة العامة حقاً غير مشروط فى إستلام نقد نظراً لأن مقدار المبالغ المحتملة مرتبط بمدى إستخدام الجمهور للخدمة.

إذا تم الدفع للمشغل مقابل خدمات التشييد جزئيا بواسطة أصل مالى وجزئيا بواسطة أصل غير ملموس، فإنه من الضرورى المحاسبة ـ بشكل منفصل ـ عن كل مكون للمقابل الذى يحصل عليه المشغل. يجب الإعتراف ـ بشكل أولى ـ بالمقابل المستلم أو مستحق التحصيل مقابل كل من المكونين وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية للإعتراف بالايراد.

يجب أن يتم تحديد طبيعة المقابل المقدم من قبل المانح إلى المشغل بالرجوع إلى شروط العقد، وللقوانين وثيقة الصلة، فى حال وجودها. ويتم تصنيف كلا النوعين من المقابل على إنهما أصل عقد خلال فترة التشييد أو الترقية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

٩/٣/٣/٤ خدمات التشغيل:

يجب على المشغل المحاسبة عن خدمات التشغيل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

٩/٣/٣/١٥الإلتزامات التعاقدية بإعادة أصول البنية التحتية إلى مستوى محدد من الصلاحية للإستخدام:

قد يكون على المشغل الوفاء بإلتزامات تعاقدية ضمن شروط ترخيصه، (أ) لصيانة أصول البنية التحتية إلى مستوى محدد من الصلاحية للإستخدام، أو (ب) بإعادة أصول البنية التحتية إلى حالة محددة قبل أن يتم تسليمها إلى المانح بنهاية ترتيب الخدمة. يجب قياس وإثبات هذه الإلتزامات التعاقدية بصيانة البنية التحتية أو بإعادتها إلى الحالة المحددة، بإستثناء أى عنصر تحسين، أى بأفضل تقدير للإنفاق الذى قد يكون مطلوباً لتسوية الإلتزام الحالى فى نهاية فترة التقرير.

٩/٣/٣/٦ تكاليف الإقتراض التى يتكبدها المشغل:

يجب أن يتم إثبات تكاليف الإقتراض المرتبطة بترتيب إلتزام خدمة عامة " الترتيب " على أنها مصروف فى الفترة التى يتم تكبدها فيها ما لم يكن للمشغل حق تعاقدى فى إستلام أصل غير ملموس (حق فى تحصيل مقابل من مستخدمى الخدمة العامة). فى هذه الحالة، يجب أن تتم رسملة تكاليف الإقتراض المرتبطه بالترتيب خلال مرحلة التشييد وفقاً لذلك التفسير.

٩/٣/٣/٧ المعالجة المحاسبية اللآحقة للأصل المالى والأصل غير الملموس:

الأصل المالى:

تطبق معايير الأدوات المالية على الأصل المالى الذى يتم إثباته.

وتتم المحاسبة عن المبلغ المستحق على المانح أو بتوجيه منه بحسب ما يتم قياسه بـ:

(أ) التكلفة المستهلكة. أو

(ب) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. أو

(ج) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إذا تم قياس المبلغ المستحق على المانح بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه يتم إثبات الفائدة المحسوبة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية فى الربح أو الخسارة.

الأصل غير الملموس: تحصيل المشغل مقابل من مستخدمى الخدمة العامة، ويتم قياس الأصول غير الملموسة التي يتم اقتناؤها مقابل أصل أو أصول غير نقدية أو توليفة من الأصول النقدية وغير النقدية.

٩/٣/٣/٨ البنود المقدمة من المانح إلى المشغل:

لا يتم إثبات بنود أصول البنية التحتية، التى يمنح المانح المشغل حق الوصول اليها لأغراض ترتيب الخدمة، على أنها عقارات وآلات ومعدات للمشغل. وقد يقدم المانح ـ أيضاً ـ بنوداً أخرى إلى المشغل والتى يستطيع المشغل أن يحتفظ بها أو يعاملها حسبما يرغب. إذا كانت مثل هذه الأصول

تشكل جزء من المقابل مستحق السداد من قبل المانح مقابل الخدمات، فإنها لا تعد منحاً حكومية، وبدلا من ذلك، يتم المحاسبة عنها على أنها جزء من سعر المعاملة.

فى حالة وجود ترتيبات إمتيازات خدمة عامة لدى المنشآة قبل ٢٠١٩/١/١، وتم تسجيلها كأصول ثابتة فيمكنها أن تستمر فى تطبيق تلك المعالجة المحاسبية حتى نهاية تلك الترتيبات فقط دون غيرها. ولايجوز لاحقاً تطبيق هذا الإستثناء للمنشأت التى لم تختر تطبيقه عند بدء سريان هذا التفسير.

وإذا إستخدمت المنشأة الإستثناء، يجب الإفصاح عن الأثر على القوائم المالية إذا ما تم تطبيق هذا التفسير بأثر رجعى، إلا إذا كان ذلك غير عملى.

٩/٣/٣/٩ متطلبات الإفصاح عن معلومات بشأن ترتيبات إمتيازات الخدمات العامة:

وإذا إستخدمت المنشأة الإستثناء، يجب الإفصاح عن الأثر على القوائم المالية إذا ما تم تطبيق هذا التفسير بأثر رجعى، إلا إذا كان ذلك غير عملى فيلزم:

(أ) إثبات الأصول المالية والأصول غير الملموسة التى كانت موجودة فى بداية أول فترة معروضة.

(ب) إستخدام المبالغ الدفترية السابقة لتلك الأصول المالية والأصول غير الملموسة (أياً كان تصنفيها سابقاً) على إنها مبالغها الدفترية كما فى ذلك التاريخ.

(ج) إختبار إضمحلال قيمة الأصول المالية والأصول غير الملموسة التى تم إثباتها فى ذلك التاريخ، ما لم يكن ذلك من غير العملى، وفى هذه الحالة يجب إختبار الإضمحلال كما فى بداية الفترة الحالية.

٤/٣/٩ المعالجة المحاسبية للإطار المقترح لترتيبات إمتيازات الخدمات العامة

١/٤/٣/٩ فى دفاتر المانح:

الإتفاق على سداد دفعات (أصل مالى)		**الإتفاق على تحصيل مقابل الخدمة من مستخدمى الخدمة (أصل غير ملموس)**	
عند التعاقد	**من حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ إلتزامات لدائنى ترتيب إمتياز الخدمة العامة**	**عند التعاقد**	**من حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ إلتزامات لدائنى ترتيب إمتياز الخدمة العامة**
عند سداد الدفعات	**من حـ/ إلتزامات لدائنى ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ النقدية أو أى أصل مالى آخر**		
أى مبالغ	**من حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز**	**أى مبالغ إضافية**	**من حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز**

الإتفاق على سداد دفعات (أصل مالى)		الإتفاق على تحصيل مقابل الخدمة من مستخدمى الخدمة (أصل غير ملموس)	
إضافية لمبلغ التعاقد، وفوائد التآخير	الخدمة العامة إلى حـ/ إلتزامات لدائنى ترتيب إمتياز الخدمة العامة	لمبلغ التعاقد، وفوائد التأخير	الخدمة العامة إلى حـ/ إلتزامات لدائنى ترتيب إمتياز الخدمة العامة
عند تحصيل مقابل الخدمة بعد إتمام الترتيب	من حـ/ النقدية إلى حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ مخصص إهلاك ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ إيراد الخدمات	عند تحصيل المشغل مقابل الخدمة	من حـ/ إلتزامات لدائنى ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة
	من حـ/ إلتزامات لدائنى ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ النقدية		من حـ/ النقدية إلى حـ/ مخصص إهلاك ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ إيراد الخدمات
فى نهاية فترة ترتيب الإمتياز مع ساد تعويض عن إستلام الترتيب	من حـ/ مخصص إهلاك ترتيب إمتياز الخدمة العامة من حـ/ الأصل الثابت إلى حـ/ إحتياطى رأسمالى إلى حـ/ النقدية	فى نهاية فترة ترتيب الإمتياز	من حـ/ مخصص إهلاك ترتيب إمتياز الخدمة العامة من حـ/ الأصل الثابت إلى حـ/ إحتياطى رأسمالى إلى حـ/ النقدية

٢/٤/٣/٩ فى دفاتر المشغل:

الإتفاق على تحصيل دفعات من المانح (أصل مالى)		الإتفاق على تحصيل مقابل الخدمة من مستخدمى الخدمة (أصل غير ملموس)	
عند التعاقد	من حـ/ إلتزامات مدينى ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة	عند التعاقد	من حـ/ إلتزامات مدينى ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة
أى مبالغ إضافية لمبلغ التعاقد	من حـ/ إلتزامات مدينى ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة	أى مبالغ إضافية لمبلغ التعاقد، وفوائدالتآخير	من حـ/ إلتزامات مدينى ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة
سداد مقابل مصاريف أعمال الإنشاء	من حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ النقدية	سداد مقابل مصاريف أعمال الإنشاء	من حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ النقدية
تحصيل مبالغ من المشغل	من حـ/ النقدية أو أأصل مالى آخر إلى حـ/ إلتزامات مدينى ترتيب إمتياز الخدمة العامة		
معالجة فوائد الآخير	من حـ/ النقدية إلى حـ/ فوائد التأخير		
	من حـ/ فوائد التأخير إلى حـ/ الأرباح والخسائر		
معالجة فوائد الإقتراض	من حـ/ فوائد الإقتراض إلى حـ/ النقدية	معالجة فوائد الإقتراض	من حـ/ فوائد الإقتراض إلى حـ/ النقدية
	من حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ فوائد الإقتراض		من حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ فوائد الإقتراض

الإتفاق على تحصيل دفعات من المانح (أصل مالى)		الإتفاق على تحصيل مقابل الخدمة من مستخدمى الخدمة (أصل غير ملموس)	
		تحصيل مقابل الخدمة من مستخدميها	من حـ/ النقدية إلى حـ/ إلتزامات مدينى ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ مبالغ مستحقة للغير
			من حـ/ مبالغ مستحقة للغير إلى حـ/ النقدية
تحصيل مبالغ تعويض عن تسليم الترتيب	من حـ/ النقدية أو أى أصل مالى آخر إلى حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة	تحصيل مبالغ تعويض عن تسليم الترتيب	من حـ/ النقدية أو أى أصل مالى آخر إلى حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة
فى نهاية فترة ترتيب الإمتياز	من حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ الأرباح والخسائر	فى نهاية فترة ترتيب الإمتياز	من حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة إلى حـ/ الأرباح والخسائر
	من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة		من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ إلتزامات ترتيب إمتياز الخدمة العامة

٤/٩ الدراسة الميدانية

١/٤/٩ تمهيد:

فى هذا الفصل تعرض الباحثة الدراسة الميدانية للتعرف على أراء عينة البحث في دراسة " إطار مقترح للمعالجة المحاسبية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة "

والتأكد من صحة فروض الدراسة بناءً على التحليل الإحصائي للبيانات، وصولاً إلى نتائج الدراسة.

٢/٤/٩إسلوب جمع البيانات:

قامت الباحثة بإستخدام أسلوب قوائم الإستقصاء لأنه يعد أسلوباً مناسباً في الدراسات الميدانية من حيث الوقت والتكلفة، والوضوح والبساطة، وسرية البيانات وحياديتها ودقتها.

٣/٤/٩إعداد قائمة الإستقصاء :

إعتمدت الباحثة على قائمة إستقصاء تتفق مع أهداف البحث وتساعد على إختبار فروضه، حيث إشتملت القائمة على بيانات شخصية (المستوى التعليمي، سنوات الخبرة)، وأربعة أقسام بحثية لإختبار فروض الدراسة كما يلي:

- القسم الأول: مزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- القسم الثاني: الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام.
- القسم الثالث: الشراكة بين القطاعين العام وتحقيق التنمية المستدامة.
- القسم الرابع: الشراكة بين القطاعين العام الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية وهيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة.

وقد أكدت الباحثة على غلاف قائمة الإستقصاء على سرية البيانات، وإقتصار إستخدامها على أغراض البحث العلمي ضماناً لحيادية البيانات، ودقتها، وعدم تحيزها.

٤/٤/٩ مجتمع الدراسة وعينتها:

بناءً على هدف الدراسة تمثل مجتمع الدراسة في المسئولين بوزارة المالية، وقد إشتملت عينة الدراسة على ١٠٠ فرداً من أولئك المسئولين.

٥/٤/٩ الخصائص الشخصية لعينة الدراسة:

شملت الخصائص الشخصية لعينة الدراسة (عدد سنوات الخبرة في مزاولة الوظيفة، والمستوى التعليمي) ويعرض الجدول التالي الخصائص الشخصية لعينة الدراسة:

جدول (١)

الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

الخصائص	الفئات	العدد	النسبة
المستوى التعليمي	بكالوريوس	٥٤	٥٤
	دبلوم (حاصل على إحدي الشهادات المهنية، حاصل على زمالة إحدي الجمعيات أو المؤسسات المهنية)	١٦	١٦
	ماجستير	٢١	٢١
	دكتوراه	٩	٩
عدد سنوات الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	٤٩	٤٩
	من ١٠ – أقل من ١٥ سنة	٢٨	٢٨
	أكثر من ١٥ سنة	٢٣	٢٣
	المتوسط الحسابي لسنوات الخبرة = ٩.٩٨ سنة		
	الانحراف المعياري لسنوات الخبرة = ٥.٢٢ سنة		
الإجمالي		١٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول ما يلي:

توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمي

كان أقل مستوى تعليمي هم الحاصلون على مؤهل جامعي (بكالوريوس)، وذلك نظراً للطبيعة العلمية للدراسة، وقد كانت أكثر الفئات تمثيلاً في عينة البحث حيث بلغت النسبة ٥٤٪، يلي ذلك الحاصلون على الماجستير حيث بلغت النسبة ٢١٪، ثم الحاصلون على دبلوم أي الحاصلون على إحدي الشهادات المهنية، أو الحاصلون على زمالة إحدي الجمعيات أو المؤسسات المهنية) حيث بلغت النسبة ١٦٪، كما كانت أقل الفئات تمثيلاً هم فئة الدكتوراه حيث بلغت نسبتهم ٩٪. وبذلك يكون التأهيل العلمي لعينة الدراسة مناسباً.

توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة

كانت أكثر الفئات تمثيلاً هي الفئة "أقل من ١٠ سنوات" حيث بلغت النسبة ٤٩٪، يلي ذلك الفئة "من ١٠ – اقل من ١٥ سنة " حيث بلغت النسبة ٢٨٪، بينما كانت أقل الفئات تمثيلاً هي الفئة "١٥ سنة فأكثر"

حيث بلغت النسبة ٢٣٪، وبأخذ مراكز الفئات بلغ المتوسط الحسابي لسنوات الخبرة ٩.٩٨ سنة، بإنحراف معياري قدره ٥.٢٢ سنة، وبذلك تكون عينة الدراسة ذات خبرة مناسبة.

٩/٤/٦ فروض الدراسة:

فى ضوء طبيعة مشكلة البحث وما هو مستهدف من دراستها تهدف الباحثة من الدراسة الميدانية إلى التأكد من صحة الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام.

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة والتنمية المستدامة.

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة وهيكل الملكية في الوحدات العامة.

٩/٤/٧ متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

المتغيرات التابعة: تشتمل المتغيرات التابعة على المتغيرات التالية:

- **ترشيد الإنفاق العام.**
- **تحقيق التنمية المستدامة.**
- **هيكل الملكية في الوحدات العامة.**

ويوضح الشكل التالي العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة:

شكل (١)

العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة

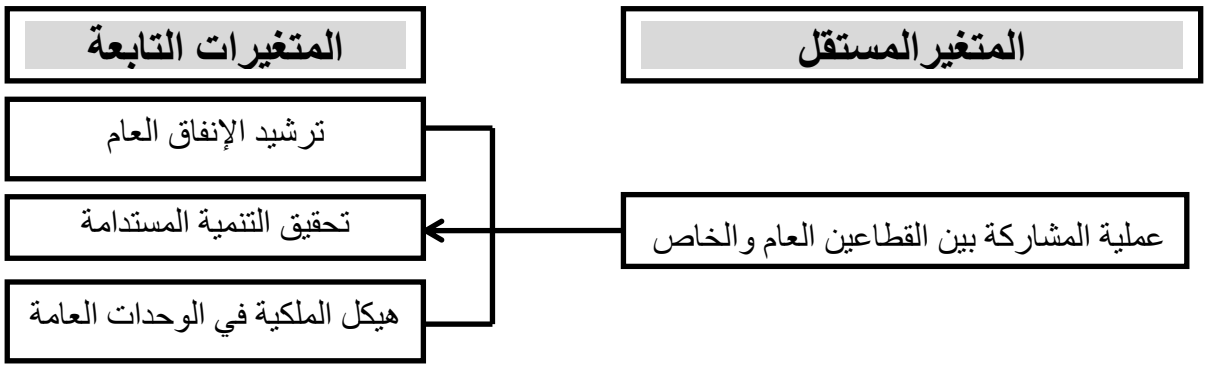

٨/٤/٩ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد جمع قوائم الإستقصاء من الميدان ومراجعتها، قامت الباحثة بإعطاء أوزان للإستجابات تدل على درجة الموافقة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي Likert Scale (١ أرفض تماماً، ٢ أرفض، ٣ محايد، ٤ أوافق، ٥ أوافق تماماً).

ولما كان مدى هذه الإستجابات (٥-١=٤) يتوزيع على ٥ فئات، فيكون طول الفئة ٠.٨، لذا تشير الدراسات إلى تقييم فئات المتوسط المرجح وفقاً لمعايير درجة الأهمية كما يلي:

أرفض تماماً	أرفض	محايد	أوافق	أوافق تماماً
١-١.٧٩	١.٨٠-٢.٥٩	٢.٦٠-٣.٣٩	٣.٤٠-٤.١٩	٤.٢٠-٥

قامت الباحثة بإدخال البيانات للحاسب الآلي، وإستخدمت البرنامج الإحصائي SPSS 24، حيث تناول التحليل الإحصائي للبيانات: المقاييس الإحصائية التي تهتم بإختبار صلاحية بيانات الدراسة، وتوصيف هذه المتغيرات من حيث النزعة المركزية والتشتت، وإنتهاءاً بالإحصاء التحليلي وإختبار العلاقات بين المتغيرات لإختبارات الفروض وصولاً إلى نتائج البحث، **وفيما يلي هذه المقاييس:**

- **مقياس التناسق الداخلي Internal consistency:** وذلك بحساب معامل إرتباط سبيرمان للرتب Spearman correlation بين العبارات والأقسام التي تنتمي إليها تلك العبارات.
- **مقياس الإعتمادية Reliability:** وذلك بقياس ألفا كرونباخ Cronbatch's Alpha وهو مقياس الإعتمادية، وذلك لمعرفة مدى الوثوقية فى إستجابات عينة البحث على أسئلة قائمة الإستبيان، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.
- **المتوسط المرجح Mean والإنحراف المعياري Standard Deviation:** لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية (الوسط الحسابي، والوسط الحسابي النسبي) والتشتت (الإنحراف المعياري، ومعامل الإختلاف).
- **معامل إرتباط بيرسون Person Correlation:** من خلال معامل إرتباط بيرسون Person Correlation يتم تحديد درجة وإتجاه ودلالة علاقات الإرتباط بين متغيرات الدراسة.
- **تحليل الإنحدار البسيط Simple Regression:** وذلك لإختبار فروض الدراسة، حيث تكون العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، وينتج عنه معادلة إحصائية خطية يمكن إستخدامها لتفسير العلاقة بين المتغيرين أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل. ومن خلال أسلوب تحليل الإنحدار يمكن التحقق من قوة العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع بإستخدام معامل الإرتباط ومعامل التحديد.

ومن أهم الأساليب المستخدمة في تحليل الإنحدار ما يلي:

- **معامل التحديد R^2**: هو مربع معامل الإرتباط ويبين نسبة التغيرات في المتغير التابع والتي يقوم بتفسيرها وشرحها المتغير المستقل، أي يبين مدى دقة خط الإنحدار في تقدير المتغير التابع بإستخدام المتغير المستقل.
- **إختبار (F test)**: هو أحد أساليب تحليل التباين Analysis of Variance (ANOVA) ويختبر معنوية نموذج الإنحدار ككل، ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية المحسوب .Sig، فإذا كان أقل من أو يساوي ٠.٠٥ أمكن قبول معنوية النموذج.
- **إختبار (T test)**: وذلك لإختبار معنوية المعلمات المقدرة (أي ثابت الإنحدار، ومعلمة الإنحدار) ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية المحسوب .Sig فإذا كان أقل من أو يساوي ٠.٠٥ أمكن قبول معنوية المعالم المقدرة.

وفيما يلي تطبيق هذه الأساليب على متغيرات الدراسة:

٩/٤/٩ مقياس صدق وثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة:

يشمل صدق وثبات محتوى الدراسة صدق المقياس (الإتساق الداخلي Internal consistency)، ومقياس الاعتمادية Reliability، وفيما يلي نتائج تلك المقاييس:

صدق المقياس (الإتساق الداخلي: Internal consistency)

يقصد بالإتساق الداخلي مدى إتساق كل عبارة من عبارات الإستقصاء مع القسم الذي تنتمي إليه تلك العبارة، وقد قامت الباحثة بحساب الإتساق الداخلي للإستقصاء وذلك من خلال حساب معامل إرتباط سبيرمان Spearman Correlation بين كل عبارة من عبارات الإستقصاء، والمتوسط العام للقسم الذي تنتمي إليه تلك العبارة، وفيما يلي نتائج الإتساق الداخلي:

الإتساق الداخلي للقسم الأول: مزايا الشراكة بين القطاعين العام الخاص

يوضح الجدول التالي معامل الإرتباط بين عبارات (مزايا الشراكة بين القطاعين العام الخاص) والمتوسط العام للقسم:

جدول (٢)

معامل إرتباط سبيرمان بين كل عبارة من عبارات (مزايا الشراكة بين القطاعين العام الخاص) والمتوسط العام للقسم

العبارات	معاملات الارتباط
X_1 الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر تعاقد طويل المدي بين جهة حكومية وجهة من القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات أو تقديم خدمات عامة.	٠.٨٤٤**
X_2 يتولي القطاع الخاص كافة أو معظم المسئوليات والمخاطر خلال دورة حياة المشروع ومراحله.	٠.٧٤٠**
X_3 الشراكة تتيح للقطاع العام إمكانية تمويل المشاريع والإستفادة من أحدث الأساليب التكنولوجية والمتاحة للقطاع الخاص.	٠.٨٢٧**
X_4 الشراكة تتيح للمسؤولين في القطاع العام فرصة التركيز علي جوانب التخطيط ورقابة الأداء بدلاً من تشتيت تركيزهم في إدارة الخدمات بشكل يومي مما يعزز قدرتهم علي تحقيق فاعلية الخطط علي المدي البعيد.	٠.٨٢٧**
X_5 يتولي القطاع الخاص مهام ومسئولية التصميم والإنشاء يعتبر حافز لإنجاز المشاريع، وتسليمها خلال فترة زمنية قصيرة	٠.٧٥٤**

المصدر: مخرجات الحاسب

(**) معنوي عند مستوى معنوية ٠.٠١

يوضح الجدول أن معاملات إرتباط سبيرمان المبينة قد تراوحت بين ٠.٧٤٠، ٠.٨٤٤ وأن جميعها موجبة ودالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.01$ وبذلك يعتبر القسم صادق لما وضع لقياسه.

الإتساق الداخلي للقسم الثاني:

يوضح الجدول التالي معامل إرتباط سبيرمان بين عبارات (الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام) والمتوسط العام للقسم:

جدول (٣)

معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات (الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام) والمتوسط العام للقسم

العبارات	معاملات الارتباط
Y_{1_1} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستؤثر على الإنفاق العام.	٠.٧١٨**
Y_{1_2} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستخفض العجز في الموازنة العامة للدولة.	٠.٥٤٩**
Y_{1_3} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام.	٠.٧٤٠**
Y_{1_4} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستؤثر على موارد الوحدات الحكومية والعامة.	٠.٥٧٧**

المصدر: مخرجات الحاسب

(**) معنوي عند مستوى معنوية ٠.٠١

يوضح الجدول أن معاملات إرتباط سبيرمان المبينة قد تراوحت بين ٠.٥٤٩، ٠.٧٤٠ وأن جميعها موجبة ودالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.01$ وبذلك يعتبر القسم صادق لما وضع لقياسه.

الإتساق الداخلي للقسم الثالث:

يوضح الجدول التالي معامل الإرتباط بين عبارات (الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة) والمتوسط العام للقسم:

جدول (٤)

معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات (الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة) والمتوسط العام للقسم.

العبارات	معاملات الإرتباط
Y_{2_1} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة لن يحقق التنمية المستدامة للوحدات الحكومية والعامة.	٠,٧٩٧**
Y_{2_2} الوحدات الحكومية والعامة بإمكانها أن توفر متطلبات تدعيم البنية التحتية من مواردها الذاتية.	٠,٨٠٤**
Y_{2_3} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستمكن الوحدات الحكومية والعامة من توفير متطلبات تدعيم البنية التحتية.	٠,٨٠٤**
Y_{2_4} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستمكن الوحدات الحكومية والعامة من تفادي خطر الإفلاس.	٠,٨٠٤**
Y_{2_5} يجب على الوحدات الحكومية والعامة أن تدرس البدائل الممكنة لتدعيم البنية التحتية بما يحقق لها الاستمرار بأفضل البدائل.	٠,٧١٠**
Y_{2_6} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة تحقق للوحدات الحكومية والعامة أفضل البدائل لتحقيق التنمية المستدامة.	٠,٧٨٠**

المصدر: مخرجات الحاسب

(**) معنوي عند مستوى معنوية ٠.٠١

يوضح الجدول أن معاملات الإرتباط المبينة قد تراوحت بين ٠.٧١٠، ٠.٨٠٤ وأن جميعها موجبة ودالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.01$ وبذلك يعتبر القسم صادق لما وضع لقياسه.

الإتساق الداخلي للقسم الرابع:

يوضح الجدول التالي معامل الإرتباط بين عبارات (الشراكة بين القطاعين العام الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية وهيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة) والمتوسط العام للقسم:

جدول (٥)

معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات (الشراكة بين القطاعين العام الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية وهيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة) والمتوسط العام للقسم

العبارات	معاملات الارتباط
Y_{3_1} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة في مجال مشروعات البنية التحتية ستدعم هيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة.	٠.٧٣٦**
Y_{3_2} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة في مجال مشروعات البنية التحتية ستدعم الوضع المالي في الوحدات الحكومية والعامة.	٠.٧٨٧**
Y_{3_3} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة في مجال مشروعات البنية التحتية ستساعد الوحدات الحكومية والعامة على الوفاء بإلتزاماتها في المدي الطويل.	٠.٨١٠**

المصدر: مخرجات الحاسب

(**) معنوي عند مستوى معنوية ٠.٠١

يوضح الجدول أن معاملات الإرتباط المبينة قد تراوحت بين ٠.٧٣٦، ٠.٨١٠ وأن جميعها موجبة ودالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.01$ وبذلك يعتبر القسم صادق لما وضع لقياسه.

٩/٤/١٠مقاييس الإعتمادية: Reliability

تم إستخدام معامل الثبات (Cronbatch's alpha) وذلك لقياس مدى إعتمادية Reliability النتائج المتحصل عليها من العينة، ولإختبار ثبات المقاييس التي إستخدمتها الباحثة، ومدى إمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة، وتتراوح قيمة هذا المقياس بين الصفر، ١٠٠٪، وإذا زاد هذه المقياس عن ٦٠٪ أمكن الإعتماد على نتائج الدراسة، وفيما يلي تطبيق هذا المقياس على أبعاد الدراسة.

جدول (٦)

مقاييس الثبات Reliability لأبعاد الدارسة

الأقسام	عدد العبارات	معامل الثبات Alfa	معامل الصدق (*)
X مزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	٥	٠.٩١١	٠.٩٥٤
Y_1 الشراكة بين القطاعين العام الخاص وترشيد الإنفاق العام	٤	٠.٥٩٤	٠.٧٧١
Y_2 الشراكة بين القطاعين العام الخاص والتنمية المستدامة.	٦	٠.٨٨٥	٠.٩٤١
Y_3 الشراكة بين القطاعين العام الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية وهيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة.	٣	٠.٧١٣	٠.٨٤٤

المصدر: مخرجات الحاسب

(*) معامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات، ويقصد به الصدق البنائي Structure Validity

يتضح من الجدول أن (معامل الثبات) قيمة ألفا Cronbatch's Alfa قد تراوحت بين ٠.٥٩٤، ٠.٩١١ على أقسام قائمة الإستقصاء، والذي أنعكس بدوره على مستوى الصدق، حيث تراوح بين ٠.٧٧١، ٠.٩٥٤ مما يدل على أن بيانات عينة الدراسة تتمتع بصلاحية معقولة Reliability حيث قيمة ألفا تجاوزت ٦٠٪ على كافة الأبعاد – فيما عدا البعد الثاني Y_1– فقد اقتربت القيمة من ٦٠٪ وذلك نظراً لقلة عدد العبارات، الأمر الذى يدل على ثبات الإستجابات وإمكانية الإعتماد على النتائج وتعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة.

٩/٤/١١الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يهدف الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة توصيف تلك المتغيرات من حيث النزعة المركزية (الوسط الحسابي، والوسط الحسابي النسبي)، والتشتت (الإنحراف المعياري، ومعامل الإختلاف) بهدف تحديد الأهمية النسبية لتلك المتغيرات وترتيبها حسب تلك الأهمية من وجهة نظر عينة البحث، وفيما يلي نتائج توصيف المتغيرات:

الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل:

يشمل المتغير المستقلة: X "مزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، وفيما يلي نتائج الإحصاء الوصفي لذلك المتغير:

جدول (٧)

الإحصاء الوصفي لمزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص

العبارات	متوسط حسابي	متوسط حسابي نسبي%	انحراف معياري	معامل الاختلاف%	نسبة الاتفاق%	درجة الموافقة	ترتيب
X_1 الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر تعاقد طويل المدي بين جهة حكومية وجهة من القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات أو تقديم خدمات عامة.	٣.٩٢	٧٨.٤	٠.٧١	١٨.٠	٨٢.٠	أوافق	٣
X_2 يتولي القطاع الخاص كافة أو معظم المسئوليات والمخاطر خلال دورة حياة المشروع ومراحله.	٣.٨٧	٧٧.٤	٠.٧٢	١٨.٦	٨١.٤	أوافق	٤
X_3 الشراكة تتيح للقطاع العام إمكانية تمويل المشاريع والإستفادة من أحدث الأساليب التكنولوجية والمتاحة للقطاع الخاص.	٤.٠٤	٨٠.٨	٠.٧٨	١٩.٢	٨٠.٨	أوافق	١
X_4 الشراكة تتيح للمسؤولين في القطاع العام فرصة التركيز علي جوانب التخطيط ورقابة الأداء بدلاً من تشتيت تركيزهم في إدارة الخدمات بشكل يومي مما يعزز قدرتهم على تحقيق فاعلية الخطط على المدى البعيد.	٣.٧٧	٧٥.٤	٠.٧٩	٢١.٠	٧٩.٠	أوافق	٥
X_5 يتولي القطاع الخاص مهام ومسئولية التصميم والإنشاء يعتبر حافز لإنجاز المشاريع، وتسليمها خلال فترة زمنية قصيرة.	٤.٠٣	٨٠.٦	٠.٧٨	١٩.٥	٨٠.٥	أوافق	٢
X الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المتوسط العام)	٣.٩٣	٧٨.٥	٠.٦٥	١٦.٦	٨٣.٤	أوافق	

المصدر: مخرجات الحاسب

يتضح من الجدول ما يلي:

جاء إتجاه متوسط إستجابات عينة الدراسة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص نحو الموافقة، حيث بلغ متوسط الإستجابات ٣.٩٣، مما يعني أن المتوسط الحسابي النسبي قد بلغ ٧٨.٨٪، بإنحراف معياري قدره ٠.٦٥ أي بمعامل اختلاف ١٦.٦٪، ونسبة اتفاق ٨٣.٤٪، مما يعني موافقة عينة الدراسة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وجاء في الترتيب الأول لمزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص العبارات ("الشراكة تتيح للقطاع العام إمكانية تمويل المشاريع والإستفادة من أحدث الأساليب التكنولوجية والمتاحة للقطاع الخاص"، "يتولي القطاع الخاص مهام ومسئولية التصميم والإنشاء يعتبر حافز لإنجاز المشاريع، وتسليمها خلال فترة زمنية قصيرة"، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر تعاقد طويل المدي بين جهة حكومية وجهة من القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات أو تقديم خدمات عامة" حيث بلغ متوسط الإستجابات ٤.٠٤، ٤.٠٣، ٣.٩٢ على التوالي، ومستوى الموافقة "موافق" في كلٍ منها.

يلي ذلك في الترتيب العبارتين ("يتولي القطاع الخاص كافة أو معظم المسئوليات والمخاطر خلال دورة حياة المشروع ومراحله"، "الشراكة تتيح للمسؤولين في القطاع العام فرصة التركيز علي جوانب التخطيط ورقابة الأداء بدلاً من تشتيت تركيزهم في إدارة الخدمات بشكل يومي مما يعزز قدرتهم على تحقيق فاعلية الخطط على المدى البعيد") حيث بلغ متوسط الإستجابات ٣.٨٧، ٣.٧٧ على التوالي، ومستوى الموافقة "موافق" في كلٍ منها.

نخلص من ذلك إلى إدراك عينة الدراسة لأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويوضح الشكل التالي متوسط إستجابات عينة الدراسة حول مزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص مرتبة وفقاً لأهميتها:

شكل (٢)

متوسط إستجابات عينة الدراسة حول مزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص

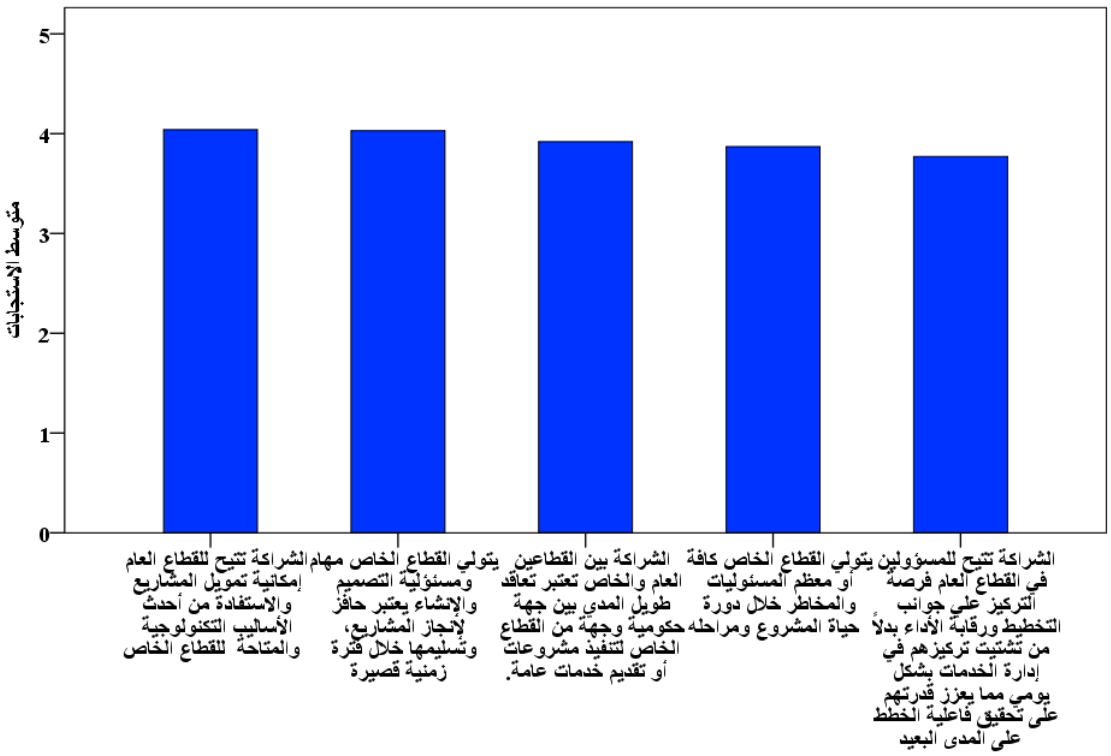

ويوضح الشكل التالي تكرارات عينة الدراسة حول مزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

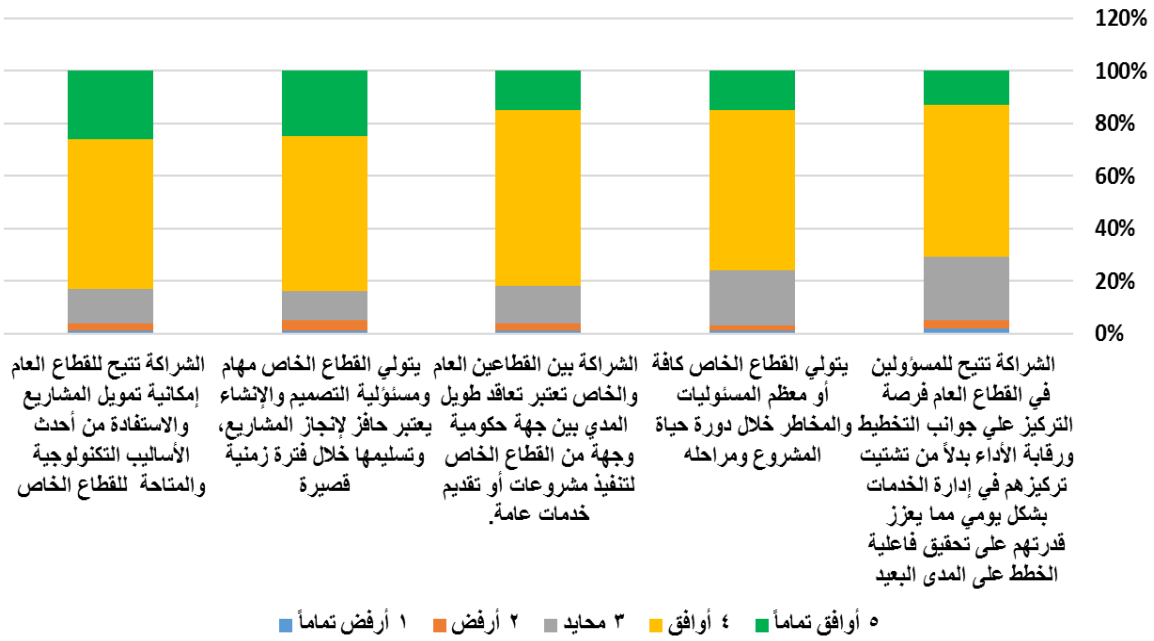

شكل (٣)

تكرارات عينة الدراسة حول مزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة:

تشتمل المتغيرات التابعة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام، والشراكة بين العام والخاص وتحقيق التنمية المستدامة، الشراكة بين القطاعين العام الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية وهيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة، وفيما يلي الإحصاء الوصفي لتلك المتغيرات:

الإحصاء الوصفي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام

يوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام:

جدول (٨)

الإحصاء الوصفي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام

العبارات	متوسط حسابي	متوسط حسابي نسبي %	إنحراف معياري	معامل الإختلاف %	نسبة الإتفاق %	درجة الموافقة	ترتيب
Y_{1_1} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستؤثر على الإنفاق العام.	٤.١٣	٨٢.٦	٠.٧١	١٧.١	٨٢.٩	أوافق	٣
Y_{1_2} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستخفض العجز في الموازنة العامة للدولة.	٤.٢٠	٨٤.٠	٠.٦٨	١٦.٢	٨٣.٨	أوافق تماماً	١
Y_{1_3} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام.	٤.١٨	٨٣.٦	٠.٧٨	١٨.٧	٨١.٣	أوافق	٢
Y_{1_4} ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستؤثر على موارد الوحدات الحكومية والعامة.	٣.٦٩	٧٣.٨	٠.٩١	٢٤.٦	٧٥.٤	أوافق	٤
Y_1 ترشيد الإنفاق العام (المتوسط العام)	٤.٠٥	٨١.٠	٠.٥٢	١٢.٨	٨٧.٢	أوافق	

المصدر: من إستحراج الحاسب

يتضح من الجدول ما يلي:

جاء إتجاه متوسط إستجابات عينة الدراسة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام نحو الموافقة، حيث بلغ متوسط الإستجابات ٤.٠٥، مما يعني أن المتوسط الحسابي النسبي قد بلغ ٨١٪، بإنحراف معياري قدره ٠.٥٢ أي بمعامل إختلاف ١٢.٨٪، ونسبة إتفاق ٨٧.٢٪، مما يعني موافقة عينة الدراسة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تؤدي إلى ترشيد الإنفاق العام.

وجاء في الترتيب الأول (ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستخفض العجز في الموازنة العامة للدولة) حيث بلغ متوسط الإستجابات ٤.٢٠، كما بلغت درجة الموافقة "أوافق تماماً"

يلي ذلك في الترتيب ("أن ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام"، "ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستؤثر على الإنفاق العام"، " ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستؤثر على موارد الوحدات الحكومية والعامة") حيث بلغ متوسط الإستجابات ٤.١٨، ٤.١٣، ٣.٦٩ على التوالي، كما بلغت درجة الموافقة "موافق" في كلٍ منها، ويوضح الشكل التالي متوسط إستجابات عينة الدراسة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام مرتبة وفقاً لأهميتها.

شكل (٤)

متوسط إستجابات العينة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام

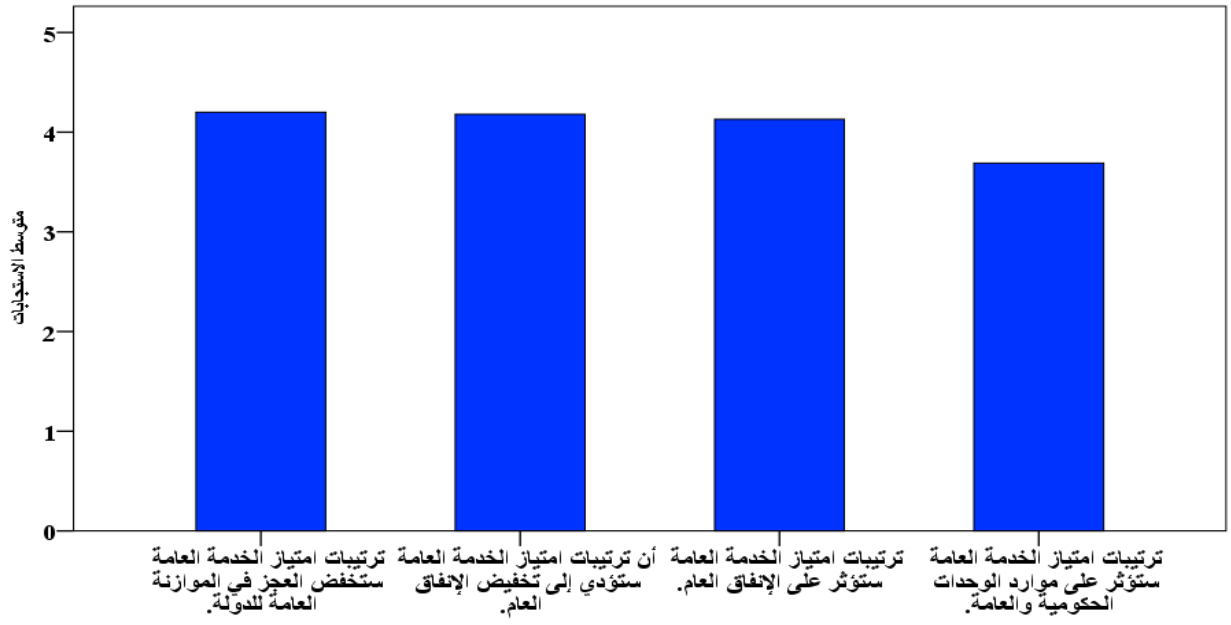

ويوضح الشكل التالي تكرارات العينة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام:

شكل (٥) تكرارات العينة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام

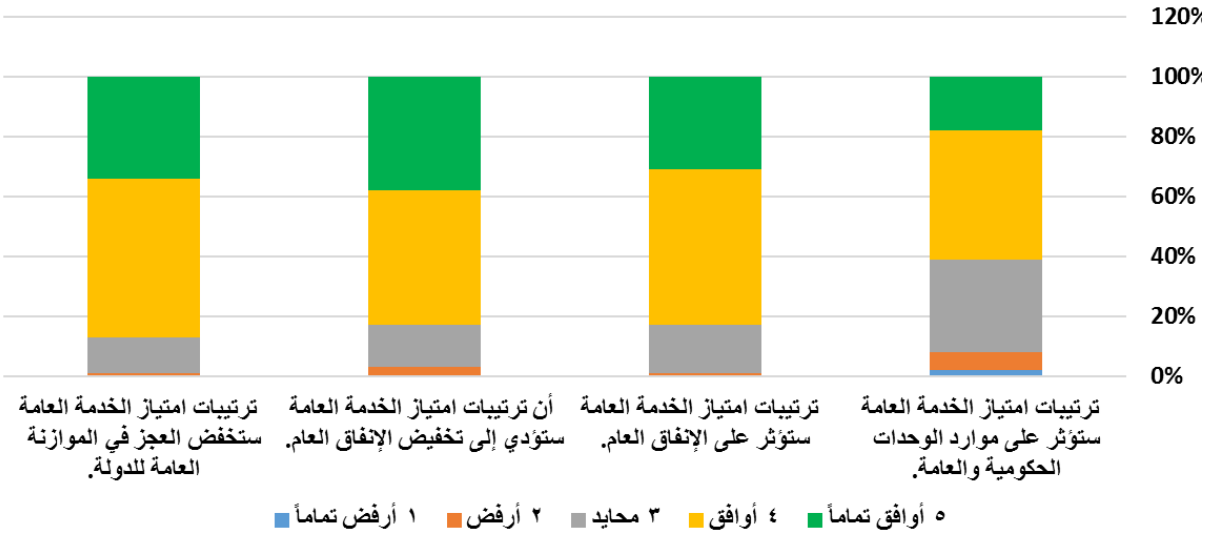

الإحصاء الوصفي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق التنمية المستدامة

يوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق التنمية المستدامة:

جدول (٩)

الإحصاء الوصفي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق التنمية المستدامة

العبارات	متوسط حسابي	متوسط حسابي نسبي %	إنحراف معياري	معامل الإختلاف %	نسبة الإتفا ق%	درجة الموافقة	ترتيب
Y2_1 ترتيبات إمتياز الخدمة العامة يحقق التنمية المستدامة للوحدات الحكومية والعامة.	٣.٩٥	٧٩.٠	٠.٨٠	٢٠.٢	٧٩.٨	أوافق	٦
Y2_2 الوحدات الحكومية والعامة بإمكانها أن توفر متطلبات تدعيم البنية التحتية من مواردها الذاتية.	٣.٩٤	٧٨.٨	٠.٨٠	٢٠.٤	٧٩.٦	أوافق	٤
Y2_3 ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستمكن الوحدات الحكومية والعامة من	٣.٩٥	٧٩.٠	٠.٧٣	١٨.٥	٨١.٥	أوافق	٥

العبارات	متوسط حسابي	متوسط حسابي نسبي %	إنحراف معياري	معامل الإختلاف %	نسبة الإتفا ق%	درجة الموافقة	ترتيب
توفير متطلبات تدعيم البنية التحتية.							
Y2_4 ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستمكن الوحدات الحكومية والعامة من تفادي خطر الإفلاس.	٣.٨٦	٧٧.٢	٠.٧٥	١٩.٥	٨٠.٥	أوافق	٢
Y2_5 يجب على الوحدات الحكومية والعامة أن تدرس البدائل الممكنة لتدعيم البنية التحتية بما يحقق لها الإستمرار بأفضل البدائل.	٣.٨٧	٧٧.٤	٠.٧٦	١٩.٧	٨٠.٣	أوافق	٣
Y2_6 ترتيبات إمتياز الخدمة العامة تحقق للوحدات الحكومية والعامة أفضل البدائل لتحقيق التنمية المستدامة.	٣.٨٥	٧٧.٠	٠.٧٨	٢٠.٣	٧٩.٧	أوافق	١
Y2 تحقيق التنمية المستدامة	٣.٩٠	٧٨.١	٠.٦١	١٥.٧	٨٤.٣	أوافق	

المصدر: من إستحراج الحاسب

يتضح من الجدول ما يلي:

جاء إتجاه متوسط إستجابات عينة الدراسة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق التنمية المستدامة نحو الموافقة، حيث بلغ متوسط الإستجابات ٣.٩٠، مما يعني أن المتوسط الحسابي النسبي قد بلغ ٧٨.١٪، بإنحراف معياري قدره ٠.٦١ أي بمعامل إختلاف ١٥.٧٪، ونسبة اتفاق ٨٤.٣٪، مما يعني موافقة عينة الدراسة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وجاء في الترتيب الأول العبارات ("ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستمكن الوحدات الحكومية والعامة من توفير متطلبات تدعيم البنية التحتية"، "ترتيبات امتياز الخدمة العامة يحقق التنمية المستدامة للوحدات الحكومية والعامة"، "الوحدات الحكومية والعامة بإمكانها أن توفر متطلبات تدعيم البنية التحتية من

مواردها الذاتية") حيث بلغ متوسط الإستجابات ٣.٩٥، ٣.٩٥، ٣.٩٤ على التوالي، كما بلغت درجة الموافقة "موافق" في كلٍ منها.

يلي ذلك في الترتيب العبارات "(يجب على الوحدات الحكومية والعامة أن تدرس البدائل الممكنة لتدعيم البنية التحتية بما يحقق لها الإستمرار بأفضل البدائل"، "ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ستمكن الوحدات الحكومية والعامة من تفادي خطر الإفلاس"، "ترتيبات إمتياز الخدمة العامة تحقق للوحدات الحكومية والعامة أفضل البدائل لتحقيق التنمية المستدامة") حيث بلغ متوسط الإستجابات ٣.٨٧، ٣.٨٦، ٣.٨٥ على التوالي، كما بلغت درجة الموافقة "موافق" في كلٍ منها، ويوضح الشكل التالي متوسط إستجابات العينة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق التنمية المستدامة:

شكل (٧)

متوسط إستجابات العينة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق التنمية المستدامة

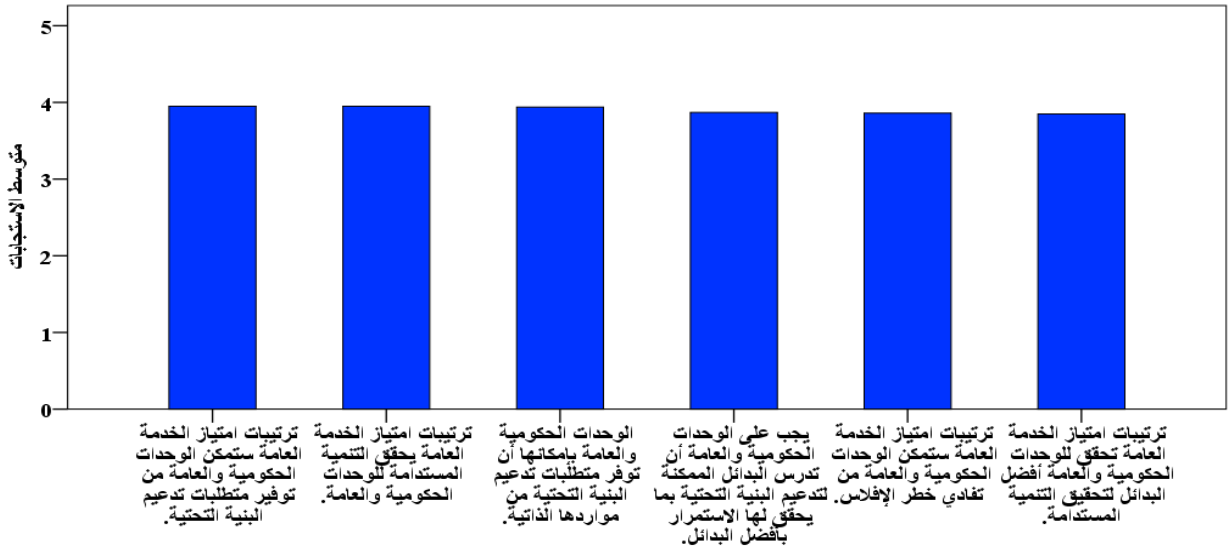

كما يوضح الشكل التالي تكرارات العينة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق التنمية المستدامة:

شكل (٨) تكرارات العينة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق التنمية المستدامة

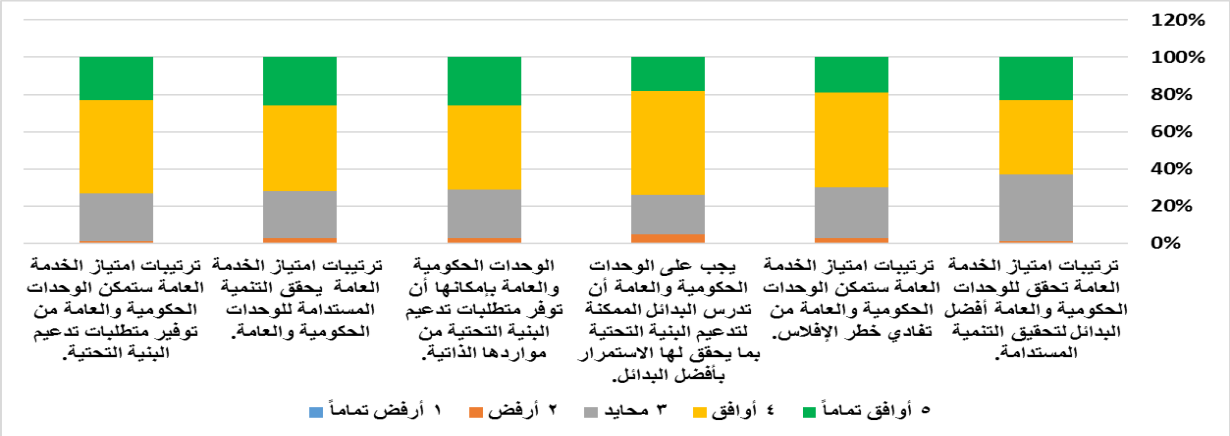

الإحصاء الوصفي للشراكة بين القطاعين العام والخاص الشراكة في مجال مشروعات البنية التحتية وهيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة

يوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي للشراكة بين القطاعين العام الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية وهيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة:

جدول (١٠)

الإحصاء الوصفي الشراكة بين القطاعين العام الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية وهيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة

العبارات	متوسط حسابي	متوسط حسابي % نسبي	انحراف معياري	معامل الاختلاف %	نسبة الاتفاق %	درجة الموافقة	ترتيب
Y3_1 ترتيبات إمتياز الخدمة العامة في مجال مشروعات البنية التحتية ستدعم هيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة.	٣.٧٢	٧٤.٤	٠.٨٧	٢٣.٣	٧٦.٧	أوافق	٣
Y3_2 ترتيبات إمتياز الخدمة العامة في مجال مشروعات البنية التحتية ستدعم	٤.٢٤	٨٤.٨	٠.٩٠	٢١.٢	٧٨.٨	أوافق تماماً	١

العبارات	متوسط حسابي	متوسط حسابي % نسبي	انحراف معياري	معامل الاختلاف %	نسبة الاتفاق %	درجة الموافقة	ترتيب
الوضع المالي في الوحدات الحكومية والعامة.							
Y3_3 ترتيبات إمتياز الخدمة العامة في مجال مشروعات البنية التحتية ستساعد الوحدات الحكومية والعامة على الوفاء بإلتزاماتها في المدي الطويل.	٣.٨٠	٧٦.٠	٠.٨٢	٢١.٥	٧٨.٥	أوافق	٢
Y3هيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة (المتوسط العام)	٣.٩٢	٧٨.٤	٠.٦٩	١٧.٥	٨٢.٥	أوافق	

المصدر: مخرجات الحاسب

يتضح من الجدول ما يلي:

جاء إتجاه متوسط إستجابات عينة الدراسة على الشراكة بين القطاعين العام الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية وهيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة نحو الموافقة، حيث بلغ متوسط الإستجابات ٣.٩٢، مما يعني أن المتوسط الحسابي النسبي قد بلغ ٧٨.٤٪، بانحراف معياري قدره ٠.٦٩ أي بمعامل إختلاف ١٧.٥٪، ونسبة اتفاق ٨٢.٥٪، مما يعني موافقة عينة الدراسة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال مشروعات البنية التحتية تؤثر على هيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة.

وجاء في الترتيب الأول (ترتيبات إمتياز الخدمة العامة في مجال مشروعات البنية التحتية ستدعم الوضع المالي في الوحدات الحكومية والعامة) حيث بلغ متوسط الإستجابات ٤.٢٤، وبلغت درجة الموافقة "أوافق تماماً"، يلي ذلك في الترتيب (ترتيبات إمتياز الخدمة العامة في مجال مشروعات البنية التحتية ستساعد الوحدات الحكومية والعامة على الوفاء بإلتزاماتها في المدي الطويل)، وفي الترتيب الثالث (ترتيبات إمتياز الخدمة العامة في مجال مشروعات البنية التحتية ستدعم هيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة) حيث بلغ متوسط الإستجابات ٣.٨٠، ٣.٧٢ على التوالي، كما بلغت درجة الموافقة "موافق" في كلٍ منها، ويوضح الشكل التالي متوسط إستجابات عينة الدراسة حول الشراكة بين القطاعين العام الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية وهيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة.

شكل (٩) متوسط إستجابات عينة الدراسة حول الشراكة بين القطاعين العام الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية وهيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة

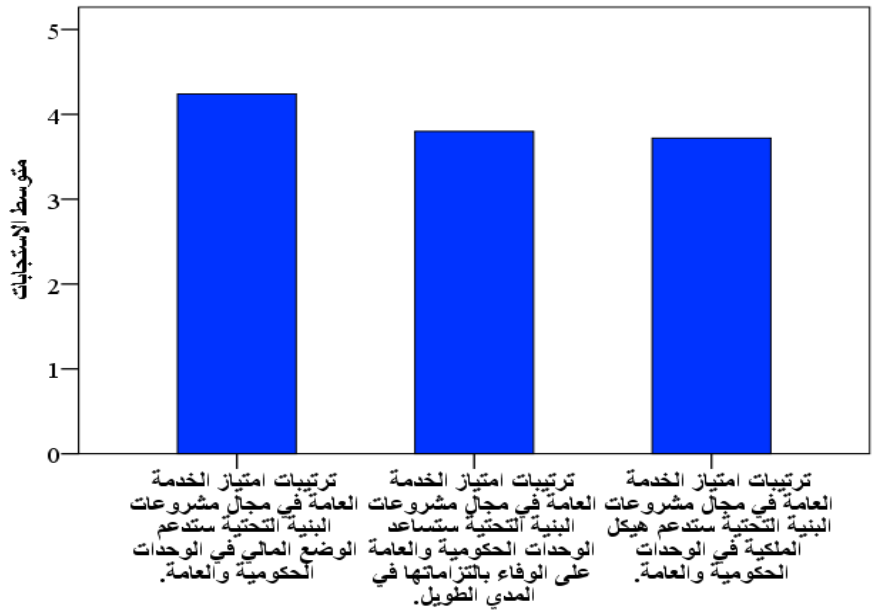

ويوضح الشكل التالي تكرارات عينة الدراسة حول الشراكة بين القطاعين العام الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية وهيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة.

شكل (١٠) تكرارات عينة الدراسة حول الشراكة بين القطاعين العام الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية وهيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة

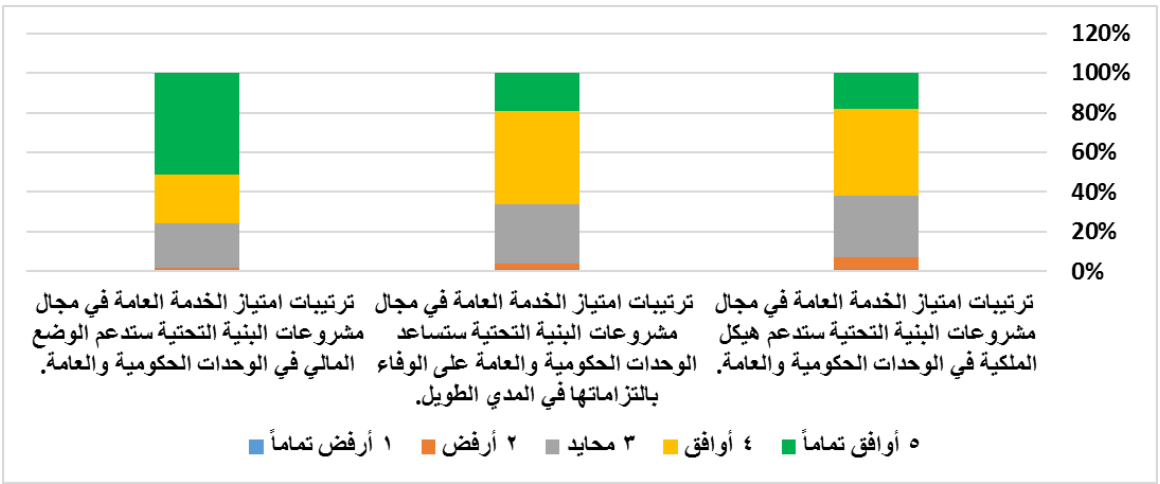

٩/٤/١٢إختبار الفروض:

إختبار الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص و ترشيد الإنفاق العام.

ولإختبار هذا الفرض تم إجراء تحليل الإنحدار الخطي البسيط Simple Regression بين عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وبين ترشيد الإنفاق العام، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (١١)

نتائج الإنحدار البسيط بين عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وبين ترشيد الإنفاق العام

المتغير التابع: Y_1 ترشيد الإنفاق العام **المتغير المستقل: X عملية المشاركة بين القطاعين والخاص**						
مستوى المعنوية	**قيمة T المحسوبة**	**قيمة المعامل**	**R**	**R square**	**مستوى المعنوية**	**F المحسوبة**
٠.٠٠٠	٧.٩٨	α = ١.٧٢	٠.٧٤٢	٠.٥٥١	٠.٠٠٠	١٢٠.٢
٠.٠٠٠	١٠.٩٦	β = ٠.٥٩٤				

المصدر: مخرجات الحاسب

يتضح من الجدول ما يلي:

- أظهرت نتائج الإ نحدار وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين X "عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص"، وبين Y1 "ترشيد الإنفاق العام"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي ٠.٧٤٢ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠.٠١، أي أن عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص تؤثر طردياً على ترشيد الإنفاق العام، أي أنه كلما زادت عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص كلما زاد ترشيد الإنفاق العام.
- بعد تقدير معالم نموذج الإنحدار يمكن صياغة معادلة الإنحدار **بالشكل التالي:**

$$Y_1 = 1.72 + 0.594 * X + \varepsilon$$

حيث:

Y_1 ترشيد الإنفاق العام

X عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص

ε الخطأ العشوائي

إختبار معنوية النموذج

يتضح أن قيمة F قد بلغت ١٢٠.١ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، مما يؤكد معنويتها عند مستوى معنوية ٠.٠١، مما يدل على معنوية النموذج أي معنوية العلاقة بين عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص و بين ترشيد الإنفاق العام.

إختبار معنوية المتغير المستقل

يتضح معنوية المستقل وذلك من اختبار T test حيث أن قيمة T قد بلغت ١٠.٩٦، بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يؤكد معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠.٠١، ويتضح من قيمة β (٠.٥٩٤) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أنه كلما زادت عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص بدرجة واحدة يتبعها زيادة في ترشيد الإنفاق العام بـ ٠.٥٩٤ درجة.

القدرة التفسيرية للنموذج

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج ٥٥.١٪ وذلك كما يتضح من قيمة R square أي أن ٥٥.١٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع يشرحها المتغير المستقل، والشكل التالي يوضح تلك العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل:

شكل (١١) العلاقة بين عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وبين ترشيد الإنفاق العام

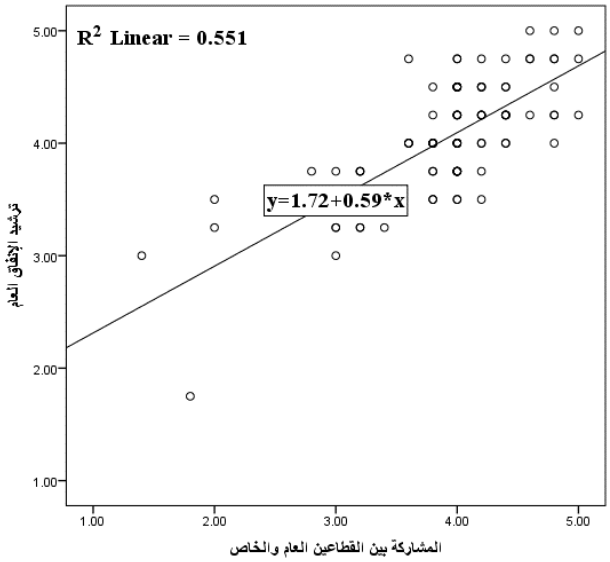

مما سبق نخلص إلى قبول الفرض الأول.

إختبار الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة والتنمية المستدامة.

ولإختبار هذا الفرض تم إجراء تحليل الإنحدار الخطي البسيط Simple Regression بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة، وبين تحقيق التنمية المستدامة، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (١٢)

نتائج الإنحدار البسيط بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة، وبين تحقيق التنمية المستدامة

المتغير التابع: Y_2 تحقيق التنمية المستدامة المتغير المستقل: X مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة						
F المحسوبة	مستوى المعنوية	R square	R	قيمة المعامل	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية
١٦٦.٥	٠.٠٠٠	٠.٦٢٩	٠.٧٩٣	α = ٠.٩٦٠	٤.١٥	٠.٠٠٠
				β = ٠.٧٥٠	١٢.٩	٠.٠٠٠

يتضح من الجدول ما يلي:

- أظهرت نتائج الإنحدار وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين X "مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة"، وبين Y2 "تحقيق التنمية المستدامة"، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط الخطي ٠.٧٩٣ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠.٠١، أي أن مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة تؤثر طردياً على تحقيق التنمية المستدامة، أي أنه كلما زادت مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة كلما زاد تحقيق التنمية المستدامة.
- **بعد تقدير معالم نموذج الإنحدار يمكن صياغة معادلة الإنحدار بالشكل التالي:**
-

$$Y_2 = 0.960 + 0.750 * X + \varepsilon$$

حيث:

Y_2 تحقيق التنمية المستدامة

X مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة

ε الخطأ العشوائي

إختبار معنوية النموذج

يتضح أن قيمة F قد بلغت ١٦٦.٥ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، مما يؤكد معنويتها عند مستوى معنوية ٠.٠١، مما يدل على معنوية النموذج أي معنوية العلاقة بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة وبين تحقيق التنمية المستدامة.

إختبار معنوية المتغير المستقل

يتضح معنوية المستقل وذلك من إختبار T test حيث أن قيمة T قد بلغت ١٢.٩، بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يؤكد معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠.٠١، ويتضح من قيمة β (٠.٧٥٠) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أنه كلما زادت مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة بدرجة واحدة يتبعها زيادة في تحقيق التنمية المستدامة بـ ٠.٧٥٠ درجة.

القدرة التفسيرية للنموذج

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج ٦٢.٩٪ وذلك كما يتضح من قيمة R square أي أن ٦٢.٩٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع يشرحها المتغير المستقل، والشكل التالي يوضح تلك العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل:

شكل (١٢) العلاقة بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة، وبين تحقيق التنمية المستدامة

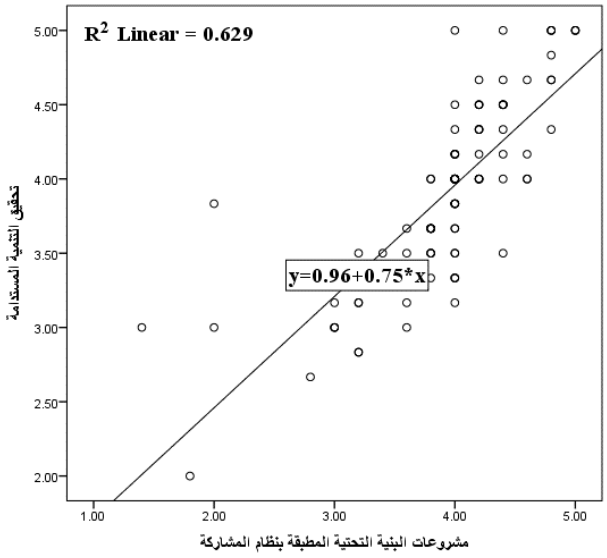

مما سبق نخلص إلى قبول الفرض الثاني.

إختبار الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة وهيكل الملكية في الوحدات العامة.

ولإختبار هذا الفرض تم إجراء تحليل الإنحدار الخطي البسيط Simple Regression بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة، وبين هيكل الملكية في الوحدات العامة، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (١٣)

نتائج الإنحدار البسيط بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة، وبين هيكل الملكية في الوحدات العامة

المتغير التابع: Y_3 هيكل الملكية في الوحدات العامة المتغير المستقل: X مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة						
F المحسوبة	مستوى المعنوية	R square	R	قيمة المعامل	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية
١٢٠.٤	٠.٠٠٠	٠.٥٥١	٠.٧٤٣	٠.٨٣٩ = α	٢.٩٥١	٠.٠٠٤
				٠.٧٨٥ = β	١٠.٩٧	٠.٠٠٠

المصدر: من إستخراج الحاسب

يتضح من الجدول ما يلي:

- أظهرت نتائج الإنحدار وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين X "مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة"، وبين Y_3 "هيكل الملكية في الوحدات العامة"، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط الخطي ٠.٧٤٣ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠.٠١، أي أن مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة تؤثر طردياً على هيكل الملكية في الوحدات العامة، أي أنه كلما زادت مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة كلما تدعم هيكل الملكية في الوحدات العامة.
- **بعد تقدير معالم نموذج الإنحدار يمكن صياغة معادلة الإنحدار بالشكل التالي:**

$$Y_3 = 0.839 + 0.875 * X + \varepsilon$$

حيث:

Y_3 هيكل الملكية في الوحدات العامة

X مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة

ε الخطأ العشوائي

إختبار معنوية النموذج

يتضح أن قيمة F قد بلغت ١٢٠.٤ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، مما يؤكد معنويتها عند مستوى معنوية ٠.٠١، مما يدل على معنوية النموذج أي معنوية العلاقة بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة وبين هيكل الملكية في الوحدات العامة.

إختبار معنوية المتغير المستقل

يتضح معنوية المستقل وذلك من إختبار T test حيث أن قيمة T قد بلغت ١٠.٩٧، بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يؤكد معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠.٠١، ويتضح من قيمة β (٠.٧٨٥) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أنه كلما زادت مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة بدرجة واحدة يتبعها تحسن في هيكل الملكية في الوحدات العامة بـ ٠.٧٨٥ درجة.

القدرة التفسيرية للنموذج

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج ٥٥.١٪ وذلك كما يتضح من قيمة R square أي أن ٥٥.١٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع يشرحها المتغير المستقل، والشكل التالي يوضح تلك العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل:

شكل (١٣) العلاقة بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة، وبين هيكل الملكية في الوحدات العامة

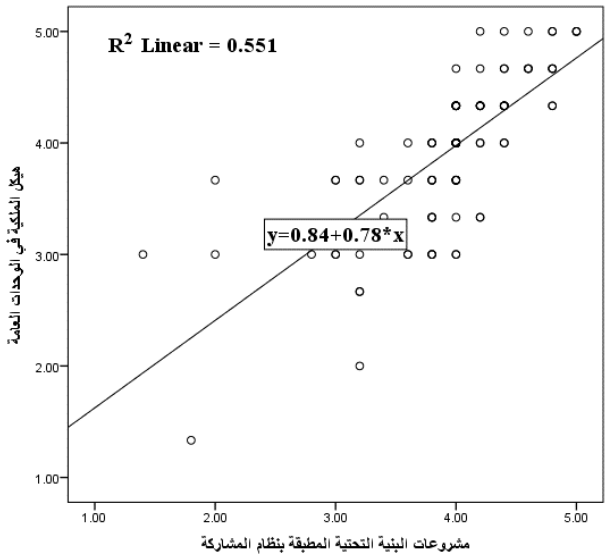

٥/٩ نتائج البحث والتوصيات

نتائج البحث:

بعد تحليل بيانات الدراسة الميدانية توصلت الباحثة للنتائج التالية:

١/٥/٩ نتائج خاصة بعينة الدراسة

من حيث المستوى التعليمي: وجد أن الحد الأدنى للمستوى التعليمي بعينة البحث هو المستوى الجامعي "البكالوريوس" بنسبة ٥٤٪ من إجمالي عينة الدراسة، كما وجدت نسبة ١٦٪ حاصلين على دبلوم (إحدى الشهادات المهنية، أو زمالة من إحدى الجمعيات أو المؤسسات المهنية) نسبة ٢١٪ حاصلين على الماجستير، نسبة ٩٪ حاصلين على الدكتوراه. ومن حيث سنوات الخبرة: وجد أن المتوسط الحسابي لسنوات الخبرة ٩.٩٨ سنة، بإنحراف معياري ٥.٢٢ سنة.

٢/٥/٩ نتائج خاصة بإختبارات متغيرات الدراسة

- تراوحت قيمة ألفا Cronbatch's Alfa (معامل الثبات) بين ٠.٥٩٤، ٠.٩١١ على أقسام قائمة الإستقصاء، والذي أنعكس بدوره على مستوى الصدق، حيث تراوح بين ٠.٧٧١، ٠.٩٥٤ مما يدل على أن بيانات عينة الدراسة تتمتع بصلاحية معقولة Reliability حيث قيمة ألفا إقتربت من ٦٠٪ على كافة الأبعاد، الأمر الذى يدل على ثبات الإستجابات وإمكانية الإعتماد على النتائج وتعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة.
- أثبتت معاملات الإرتباط بين العبارات والأقسام التي تنتمي إليها تلك العبارات أنها ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ مما يدل على التناسق الداخلي Internal Consistency لعبارات قائمة الإستقصاء، وأن هذه العبارات والأبعاد تقيس فعلياً ما وضعت لقياسه.

٣/٥/٩ نتائج خاصة بتوصيف متغيرات الدراسة

- أظهرت النتائج مزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأن هذه المزايا جاءت مرتبة وفقاً لأهميتها من وجهة نظر عينة الدراسة كما يلي:

– الشراكة تتيح للقطاع العام إمكانية تمويل المشاريع والإستفادة من أحدث الأساليب التكنولوجية والمتاحة للقطاع الخاص

– تولي القطاع الخاص مهام ومسئولية التصميم والإنشاء يعتبر حافزاً لإنجاز المشاريع، وتسليمها خلال فترة زمنية قصيرة.

– الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر تعاقداً طويل المدي بين جهة حكومية وجهة من القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات أو تقديم خدمات عامة.

– يتولي القطاع الخاص كافة أو معظم المسئوليات والمخاطر خلال دورة حياة المشروع ومراحله

– الشراكة تتيح للمسؤولين في القطاع العام فرصة التركيز علي جوانب التخطيط ورقابة الأداء بدلاً من تشتيت تركيزهم في إدارة الخدمات بشكل يومي مما يعزز قدرتهم على تحقيق فاعلية الخطط على المدى البعيد.

- وافقت عينة الدراسة على الأثر الإيجابي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام عن طريق الآتي:
  – تخفض العجز في الموازنة العامة للدولة.
  – تؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام.
  – تؤثر على الإنفاق العام.
  – ستؤثر على موارد الوحدات الحكومية والعامة.
- تبين من النتائج أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ستؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة بالأساليب التالية:
  – تمكن الوحدات الحكومية والعامة من توفير متطلبات تدعيم البنية التحتية.
  – الوحدات الحكومية والعامة بإمكانها أن توفر متطلبات تدعيم البنية التحتية من مواردها الذاتية.
  – يجب على الوحدات الحكومية والعامة أن تدرس البدائل الممكنة لتدعيم البنية التحتية بما يحقق لها الإستمرار بأفضل البدائل.
  – تمكن الوحدات الحكومية والعامة من تفادي خطر الإفلاس.
  – تحقق للوحدات الحكومية والعامة أفضل البدائل لتحقيق التنمية المستدامة.
- إتضح من النتائج أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص الشراكة في مجال مشروعات البنية التحتية تدعم هيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة بالوسائل التالية:
  – تدعم الوضع المالي في الوحدات الحكومية والعامة.
  – تساعد الوحدات الحكومية والعامة على الوفاء بالتزاماتها في المدي الطويل.
  – تدعم هيكل الملكية في الوحدات الحكومية والعامة.

٤/٥/٩ نتائج خاصة بإختبارات فروض الدراسة

- **تم قبول الفرض الأول للباحثة "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام" حيث وجدت علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص وترشيد الإنفاق العام، حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٧٤٢، كما أخذت معادلة الإنحدار الصيغة التالية:**

$Y_1 = 1.72 + 0.594 * X + \varepsilon$
حيث: Y_1 ترشيد الإنفاق العام. X عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص. E الخطأ العشوائي.

وقد ثبتت معنوية النموذج، وبلغت القدرة التفسيرية له ٥٥.١٪.

- تم قبول الفرض الثاني للباحثة " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة والتنمية المستدامة" حيث وجدت علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة والتنمية المستدامة، حيث بلغ معامل الإرتباط ٠.٧٩٣، كما أخذت معادلة الإنحدار الصيغة التالية:

$Y_2 = 0.960 + 0.750 * X + \varepsilon$
حيث: Y_2 تحقيق التنمية المستدامة. X مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة. ε الخطأ العشوائي.

وقد ثبتت معنوية النموذج، وبلغت القدرة التفسيرية له ٦٢.٩٪.

- تم قبول الفرض الثالث للباحثة "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة وهيكل الملكية في الوحدات العامة" حيث وجدت علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين بين مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة وهيكل الملكية في الوحدات العامة، حيث بلغ معامل الإرتباط ٠.٧٤٣، كما أخذت معادلة الإنحدار الصيغة التالية:

$Y_3 = 0.839 + 0.875 * X + \varepsilon$
حيث: Y_3 هيكل الملكية في الوحدات العامة. **X مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام المشاركة.** **ε الخطأ العشوائي.**

وقد ثبتت معنوية النموذج، وبلغت القدرة التفسيرية له ٥٥.١٪.

٥/٥/٩ توصيات البحث:

التوصيات التي تقترحها الباحثة والتي قد تساهم في إنجاح عملية الشراكة مع القطاع الخاص هى كما يلي:

- الإتجاه نحو الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية التحتية، والتي تحتاج إلي إستثمارات ضخمة كخطوة أساسية لحل مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة.
- إجراء دراسات جدوي للخدمات المطلوب إنجازها عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص، والبرامج الزمنية لتنفيذها، وتوفير قاعدة بيانات لها لإمكانية الوصول إليها عند الحاجة.
- الإستفادة من خبرات القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية التحتية لتحقيق الكفاءة في الأداء للوصول إلي التنمية المستدامة.
- العمل علي تفادي المخاطر التي تواجه مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإدارتها بكفاءة لإمكانية الإستمرار في سياسة الشراكة.
- ضرورة الإهتمام بوضع الخطوط العريضة والأهداف التنموية المرجوة من عملية الشراكة مع القطاع الخاص ليس فقط لتحسين أداء الخدمات العامة، ولكن من حيث مردود ذلك على تحسين الظروف العمرانية الملائمة للسكان.
- ضرورة الإستفادة من التجارب الناجحة التي خاضتها الدول الأخرى عند الشراكة مع القطاع الخاص، وتقييمها والإستفادة من إيجابيتها وتلافى سلبياتها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- **أبو سريع، محمد محمد (٢٠١٥): "تحليل سياسات الشراكة بين القطاعات العام والخاص في مصر"، مجلة الإدارة، إتحاد جمعيات التنمية الإدارية، مصر، مجلد ٥٢.**
- **أبو عزة، عادل حماد (٢٠٠٦) " التنمية المستدامة وأهدافها ودورتقنية المعلومات والإتصالات " قطر، مجلة العالم الرقمي، العدد ١٥٦ ص١٢.**
- **أبو عشيق، أحمد (٢٠٠٩) " عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب "، ورقة عمل مقدمة ضمن أوراق المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ص١٢.**
- **الحسنات، فاروق خالد (٢٠١٠): " الإعلام والتنمية المعاصرة "، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.**
- **الرشيدي، عادل محمود (٢٠٠٦): " إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم – النماذج " ، التطبيقات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، مصر.**
- **الزعبي، علي زيد (٢٠٠٩): " التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس "، المجلد ٣٧، حوليات آداب عين شمس.**
- **السمالوطي، إقبال الأمير(٢٠٠١) " التنمية الإجتماعية سياسات وقضايا "، بدون نشر دار النشر، الطبعة الثانية ص ١٠-١١.**
- **الشيخ، هدي حسين (٢٠١٦) "إ طار مقترح للحد من عمليات التخطيط الضريبي التعسفي في مشروعات المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص دراسة ميدانية " مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.**
- **العشماوي، شكري رجب (٢٠١١): " الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر "، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الإقتصادية، العدد الأول.**
- **القهيوي، ليث العبد الله (٢٠١٢): " الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص "، الإطار النظري والتطبيق العملي "، دار الحامد للنشر والتوزيع.**

- المحتسب، بثينة، أبو عيد، رائددة (٢٠١١): مؤتمر " دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر الطبعة الأولي ص١٠٢.
- المطبوع، حمد عبد الله (١٩٩١): " التنمية والتغير الإجتماعي في الإمارات، دار الفارابي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي.
- برنارد، يناكيتوبي وآخرون، (٢٠١٧): " الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص "، سلسلة قضايا إقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد ٤٠.
- بوزيد، بوزنان (٢٠١٧): " نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) كألية لتمويل مشاريع البنية التحتية "، مجلة الإقتصاد والتنمية، جامعة لونيس على، الجزائر، العدد ١٦، يناير.
- بوعزيز، زهير (٢٠١٨) " الحكم الراشد والتنمية المستدامة " دراسة نظرية مع محاولة الإسقاط على الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- خليل، محمد أشرف (٢٠١٧): " العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الإقتصاد الفلسطيني "، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة.
- درويش، محمد إبراهيم (٢٠١٣): " الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتطبيق على الحالة المصرية "، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٤، العدد ٥٠٩، يناير.
- رزق، هاني رجب (٢٠١٧): " دراسة تحليلية للإنعكاسات والمشكلات الضريبية الناتجة عن مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية المصرية "، المؤتمر العلمي الضريبي الخامس والعشرين إشكاليات وآليات تطوير المنظومة الضريبية بقاعة المؤتمرات، العباسية، القاهرة، يومي ١٢-١٣.
- رشاد، هيثم ذكي (٢٠١٤) " تطوير النظام المحاسبي في شركات البنية الأساسية لترشيد قرارات المشاركة بين القطاعين العام الخاص دراسة إختبارية " رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة حلوان.
- زكى، محمد سمير (١٩٩٩) " نظام التشييد والإدارة والتحول BOT "، المركز الإستشاري الدولي للبحوث، القاهرة.

- زكي، إيمان عبد المحسن (٢٠٠٩): " نظرة مستقبلية للشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص " ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.
- عبد السلام، دنيا كمال (٢٠١٦): " القياس والإفصاح المحاسبي في الشركات المشتركة بين المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية "، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد الثاني.
- عبد العزيز، داليا سمير (٢٠١٢): " مشكلات الإستهلاك المالي لأصول مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال البنية الأساسية في مصر "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، العدد الثاني، المجلد ٢٧.
- عبد المسيح، عبد المسيح سمعان (٢٠١٧) "التربية العلمية والتنمية المستدامة"، المؤتمر العلمي التاسع عشر، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة ص ص (٨٨-٣٣).
- عثمان، وفاء (٢٠٠٧): الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة " عقود المشاركة وآثارها (PPP)، والمنعقدة في القاهرة، ص ص ٣٠٨- ٣١٠.
- عقل، يونس حسن (٢٠١٠): " إطار مقترح للمعاملة الضريبية لإتفاقيات المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مصر"دراسة إختيارية "، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
- فؤاد، رندة (٢٠٠٤) الإعلام التنموي وحماية البيئة، القاهرة: ورقة عمل، ص٢٢.
- محمد، أيمن جاسم (٢٠١٢): " المخاطر الناشئة عن عقود الشراكة بين منظمات القطاع العام والقطاع الخاص، دراسة إستطلاعية "، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلد ٣٤، العدد ١٠٩.
- محمد، محمد متولي دكروري (٢٠٠٩): " دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية "، وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، الإدارة العامة للبحوث المالية.
- نصار، جمال الدين (٢٠٠٠): "عمليات البناء والتشغيل والتحويل (BOT) مارس.
- هلال، علي الدين (١٩٨٢): "مفهوم التنمية، قضايا التنمية في العالم الثالث "، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر ، العدد ٦٨.

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال مؤتمر الشراكة والتنمية، (٢٠١١): " دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، الطبعة الأولي.
- رؤية تطويرية لتعزيز الدور التنموي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، (٢٠١٥) تصدر عن دائرة الأسواق الخارجية والتمويل والشركات، السودان مارس، ص ٥.
- قرار وزيرة الإستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة (٢٠١٩) بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- **Ahadzi, M, Bowles, G,)2012) "Public–private partnerships and Contract Negotiations: An Empirical Study", Construction Management and Economics 22., P45.**
- **Amegaw, Coltins, Tgeophilus Adjel-Kuml and De-Graftousn Mana,)2015) "Explering Value for Money (VFM)Assessment Methods of Public – Private Parnership Projects in Ghana "A theortical Framework", Journal of Financial Management, Vol 20.**
- **International Monetary Fund, Public – Private Partnerships, Prepared by Fiscal Affairs Department, (In Consultation With other departments, the World Bank and the Inter- American Development Bank) Approved by Teresa Ter- Minassian March 12,)2004), P.4, Bettignies, J. and Ross, Th. 2004. "The Economics of Public – Private Partnerships", Canadian Public Policy – Analyse de Politiques, VOL. xxx, NO.2.**
- **Kosie Jacobus Haarhoff,)2008): "A Multiple Cace Study of The Health Care Sector in South Africa, Master Thesis in Public Administration, University of Stellenbosch.**
- **Loew,Jonathan and Michael Melindo ,(2002) Ap3 Primer: Why are Countries Interested in P3? New York , IP3 , Available: WWW.IP3. org / Pub/ Publication,002 , htm.**
- **Montanheiro, Luiz ,(2002), Public – Private Partnerships as a Tool For Economic Growth , Paper Presented at First Century Conference Held at Yarmouk University, Jordan , July.**
- **National Council for PPP, (NCPPP): WWW.NCPPP.org.**

- **Shen, Tam V., (2016): "The Optimal debtratio of Public- Private Partnership Projects, Int, Constr, Manag. K15.**
- **United National, (1998)" Public- Private Partnership: A new Concept for Infrastructure Development "Economic Commission for Europe, New York, P:3.**

"A Proposed Framework For Accounting Treatment of Partnership Contracts between the Public and Private Sectors As A Tool For Development"

Dr. *Hanan Abdel Moneam Mustafa Hassan*
Lecturer of Accounting - The High Institute for Qualitative Studies – Giza

ABSTRACT

Public-Private Sector Partnership (PPP) has become an urgent necessity for most governments in the last ten years due to insufficient investments, increasing pressures on government budgets, as well as public concern about the inefficiency of services provided by government institutions and agencies. This partnership has been applied mainly in the economic infrastructure fields such as wireless communications, energy, water, and roads. Recently, however, attention has been paid to social infrastructure, such as health, education, and other services. It is well known that these services were mainly provided by the public sector, many of which require large investments, and take a long time before they start to give a return. Governments are usually willing to continue to be able to control the delivery of these services because they represent national security for modern societies.

The desire for better and more efficient services is increasingly pushing governments to adopt public-private partnerships to deliver these services. It has also been shown that the process of economic and social development depends on mobilizing all the society potentials, including the energies, resources and expertise of both the public and private sectors to participate in Institutional undertakes the establishment and operation of various types of projects after the challenges and difficulties that separate and independent institutional organizations have faced in achieving development goals at the target levels.

Therefore, developed and developing countries alike seek to find the institutional regulations, legislation and systems in which all sectors of society contribute to the direction, management and operation of projects, businesses, growth and development in order to serve their purposes on the basis of cooperative participation and good governance, and mutual benefit, and was not presented to the method of accounting treatment of these transactions. The researcher seeks to present a proposed method of accounting treatment.

Keywords:

Concession contracts, administrative contracts, partnership agreement, infrastructure projects, administrative authorities, construction, operation and transfer contracts.